جامعة غرداية- الجزائر-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العلوم المالية والمحاسبة :تخصص مالية مؤسسة

بعنوان

# آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دوره في تحقيق التنمية المستدامة

## - دراسة ميدانية حالة البنك الوطنى الجزائري – وكالة متليلى 296-

من إعداد:

- درويش مروة
- أولاد النوي حميدة

تحت إشراف الأستاذ :

- د.بخاري عبد الحميد

تم تقييم مذكرة بتاريخ: 2022/06/05

| الاسم واللقب | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|
| د.شرع مريم | رئيسا | غرداية |
| أ.د.عبد الحميد بوخاري | مشرف | غرداية |
| د.وسام ارحاب | ممتحنا | غرداية |
| د.إسماعيل بيشي | ممتحنا | غرداية |

السنة الجامعية :2021 /2022

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

اللهم لك الحمد في يقظتي وفي غفوتي وفيما خلقت وما رزقت

و لك الحمد كما هديتني للإسلام وعلمتني الحكمة والقرآن

إلى من قال فيهم المولى بعد بسم الله الرحمن الرحيم

**"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً"**

وفرض طاعتهما و جعل طاعتنا لهم من طاعته الذين لو أهديتهما النفيس لما وفيت.

إلى من منحتني حق أول صرخة في الوجود وغمرتني بحبها وعلمتني معنى الحياة، إلى النبع الصافي الذي طالما راودني حبا وحنانا والتي لا تزال صلواتها تنير لي الطريق وتضيء لي درب الحياة إلى أعز ما املك أطال الله في عمرها

**أمي الغالية.**

إلى القلب الطيب الذي تعب من أجلي ومنحني الإرادة

الذي طالما انتظر ثمرة جهدي أتمنى له طول العمر

**أبي العزيز.**

إلى من قاسموني الحضن الأسري

إلى **إخوتي وأخواتي.**

إلى كل من وسعهم قبلي ولم تسعهم مذكرتي

إليكم أهدي جميعاً ثمرة جهدي

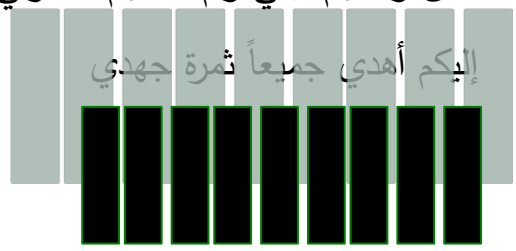

إلى من أضاءت شمعة حياتي وعلمتني الصبر و تكبدت العناء لأجلنا

أمي الحبيبة و الغالية حفظك الله و أطال في عمرك

إلى الذي يستحق كل التقدير و الاحترام و العرفان إلى من ذلل لي كل غالي و سخر لي كل ما ابغي

أبي العزيز رعاك الله و أطال في عمرك ،

واسأل الله العظيم أن ينير دربهما كما أنار لي مستقبلي .

إلى من يحلو الكلام بذكره وتفرح العين برؤيته

إلى زوجي الغالي ورفيق دربي

إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل من قريب أو بعيد أهدي ثمرة جهدي.

إلى كل من أرشدنا وعلمنا حرفا

إلى كل من جمعتني بهمم الأقدار خلال المراحل الدراسية

إلى كل من وسعتهم قلوبنا ولم تسعهم ورقتنا ...

# شكر وتقدير

نشكر ونحمد الله العظيم الذي يسر لنا السبل

و سخر لنا الأسباب حتى استطعنا إتمام هذا العمل بعونه جل شأنه .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى دكتور" بخاري عبد الحميد"

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة و على نصائحه و توجيهاته العلمية

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة جامعة غارداية .

وإلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد

وفي الأخير نسأل الله القدير أن يوفقنا لما يحب ويرضى

إنه ولي ذلك و القادر عليه

و الحمد لله رب العالمين

# الملخص

**ملخص:**

استهدف هذا البحث تقصّي دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة ؛ من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم مشروعاتها، وتوسيع انتشارها، في الجزائر بإيلاء عناية خاصّة لدور تمويل البنوك لهذه المشروعات وبالتركيز على تغطيت شاملت لانجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛ نظرًا لأن مشكلات التمويل والتوجيه تمثل أهم ما تواجهه تلك المؤسسات من صعوبات ومشكلات. وتوصل الباحث، استنادا إلى المعطيات المالية والبيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والبيانات الخاصة بالتنمية المستدامة ،و أن للمشروعات الصغيرة دوراً فاعلاً في قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وازدهار و ثروة محلية وانعاش اقتصاد الدول.

**الكلمات المفتاحية:** منشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تنمية المستدامة، تمويل ، بنوك

## Résumé

L'objectif de cette recherche est d'étudier le rôle des petites et moyennes entreprises dans la réalisation du développement durable. En finançant les petites et moyennes entreprises, en soutenant leurs projets et en élargissant leur portée, en Algérie, en accordant une attention particulière au rôle du financement bancaire de ces projets et en mettant l'accent sur une couverture complète pour le succès des petites et moyennes entreprises ; Car les problèmes de financement et d'orientation représentent les difficultés et les problèmes les plus importants auxquels sont confrontées ces institutions. Le chercheur a conclu, sur la base de données financières et de données sur les petites et moyennes entreprises, et de données sur le développement durable, que les petites entreprises ont un rôle actif dans leur capacité à parvenir au développement durable, à la prospérité et à la richesse locale, et à revitaliser l'économie des pays

**Mots clés** : petites et moyennes entreprises en Algérie, développement durable, finance, banques

# مقدمة

## أ) توطئة

تجسد التنمية المستدامة في عالمنا المعاصر دورا مهما للدول المتقدمة والنامية على حد سواء . ويعتبر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهم محركات التنمية المستدامة ودلك من خلال تلبيت حاجيات الأجيال الحالية دون تضييق الدائرة الخيار على الأجيال المستقبلية وتعتبر احد دعائمها الرئيسية لقيام الدول.خاصة في السنوات القليلة الماضية باعتبارها مصدرا لتنمية الدخل وتوفير مناصب الشغل وتحقيق قيمة مضافة وخلق الثروة.

وتعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في أي اقتصاد لانها أصبحت البديل الأكثر عملية امام الدول النامية لتحقيق التطور وتجاوز المعوقات الاقتصادية وهذا فضلا عن دورها التنموي من خلال التكامل القطاعي وعبر بعث مشاريع صناعية وكذا تحسين المنتوج الزراعي ، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي المساهمة في الحد من الاستيراد الى جانب ما تنطوي عليه من مشروعات من ابتكار وابداع فني وتقني ، كما اثبتت هذه المشاريع صمودها في وجه أزمات والتقلبات الاقتصادية نظرا لما تتمتع به من مرونة.

و تعتبر آليات وصادر التمويل اهم عامل لانطلاق هذه المشاريع وتوسيعها وإعادة هيكلتها وتحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسط للتمويل كباقي المشاريع الاقتصادية الأخرى وبتالي فيعتبر التمويل الحل الوحيد لشروع في هذه المشاريع من اجل تحقيق التنمية المستدامة و تطور المجالات المختلفة والوصول لاهداف التنمية التي بدورها تحد من ظاهرة الفقر والبطالة لاسيما في البلدان النامية والتي ستدفعها الى تطور وازدهار محلي في كافة المجالات وبتالي تحقيق التكافؤ الاجتماعي و استمرارية تطور في هذه الدول.

و الجزائر كمتيلتها من الدول التي سعت الى تطور وزيادة النمو وتجسيد قواعد اقتصاد السوق للرفع من القدرات التنافسية وتحسين مستوى لاداء من خلال انتهاج استراتيجيات مناسبة لدفع بعجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها ، وأرادت تحقيق ذلك بالاعتماد على المشروعات الكبيرة والتي لم تستطع الوصول وعجزت عن تحقيق الأهداف

المطلوبة منها وهذا ما أدى بها الى ضرورة النظر في أسلوب لتنمية ، ونظر في إمكانية اتخاد نوع اخر من المؤسسات والتي تتمتل في المؤسسات الصغير والمتوسطة وخاصة مع تطورها الملحوظ واعتبارها احدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة في وقتنا الحالي و تحقيقها لأهداف التنمية وبشكل افضل في جميع الدول ومساعدتها في ازدهار الاقتصاد الوطني والمحلي.

**ب- إشكالية الدراسة:**

إذ كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي العامل المهم لتحقيق التنمية ، وبما أنها حققت نجاحا بارزا لجعلها من اهم ركائز الاقتصاد للوصول الى التطور و تحقيق لازدهار في وقتنا الحالي على المستويات الوطنية والمحلية ،والتي بدورها الجزائر تهدف من خلال دعم وتمويل هذه المؤسسات للوصول الى اهداف المطلوبة لتحقيق التنمية المحلية ، وباعتبار ولاية غرداية جزء من التنمية الوطنية المستدامة التي تسعى الجزائر الى خلقها وتجسيدها من خلال توفير آليات ومصادر لخلق هذه المؤسسات .

انطلاقا من ما سبق فان الإشكالية التي يمكن طرحها في هذا المجال تتمحور حول تساؤل رئيسي هو:

**فيما تتمثل آليات دعم وتمويل المؤسسات لصغيرة والمتوسطة من اجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستراتيجيات التي اتخدتها الجزائر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غرداية ؟**

وفي هذا السياق وعلى ضوء ما تقدم تتبين لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات التالية:

1. ما هي آليات ومصادر التمويل التي تساهم في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
2. ما هي أهداف و أبعاد التنمية المستدامة.؟

3. ما هي الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.؟
4. كيف يساهم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستراتيجيات في الوصول إلى نجاح هذه المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة .؟
5. ما مدى فعالية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية وتحقيقها في ولاية غرداية .؟

**ت- فرضيات الدراسة :**

للإلمام بجوانب الموضوع والإشكالية الجوهرية المطروحة، يمكن تقديم الفرضيات كما يلي :

- تعتبر هيئات الدعم والتمويل ( ANSEJ،CNAC ANGEM، )أحد أهم الآليات والمصادر في خلق وتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- وضعت الجزائر خلال السنوات العشرة الأخيرة آليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار
- لا تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بأي شكل من الأشكال.

**أ) أهداف الدراسة :**

قصد الإجابة على إشكالية البحث ، وإختبار صحة الفرضيات المتبناة، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- التعرف على الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- التعرف على أبرز الآليات الفاعلة في تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على مصادر تمويل ودعم هذه المؤسسات واحتياجاتها والمشاكل التي تعاني منها الاطلاع على أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**ب) أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي :

تكمن أهمية دراستنا كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية،والدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو و التنمية المستدامة،ونجد أن التمويل هو أحد المواضيع والمصادر المهمة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية الواسعة التي عرفها القطاع في الجزائر ،والاهتمام الكبير الذي يحظى به وإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هو إلا دليل على ذلك.

**ت) مبررات اختيار الموضوع :**

للإلمام بجوانب البحث ومعالجة الإشكالية، يمكن تقديم الأسباب الذاتية والموضوعية كما يلي :

- **الأسباب الذاتية :**

- الرغبة في توسيع المعارف في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- محاولة الإطلاع على الواقع الحالي للجزائر .

- **الأسباب الموضوعية :**

- كون موضوع البحث من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الإقتصادية في السنوات الأخيرة؛
- الحداثة النسيبة للموضوع محل الدراسة؛
- علاقة الموضوع بالتخصص؛

**ث) منهج البحث والأدوات المستخدمة :**

وقد تم اللجوء في هذه الدراسة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي لتسليط الضوء على هذا الموضوع، وكذلك المنهج التحليلي الذي يعتمد على الاستنباط والتحليل المتعلقة بالموضوع.

**ج) صعوبات البحث :**

لقد مرت فترة البحث وإعداد هذه المذكرة بجملة من العراقيل تمثلت في :

- صعوبات في مجال البحث في هذا الموضوع، خاصة في جمع المعلومات التي يتم من خلالها دراسة هذا الموضوع دراسة مفصلة ومدققة،
- عدم تجاوب الإدارات المختصة، والامتناع عن تقديم بعض الوثائق والتقارير بحجة السرية والنظام الداخلي.

**ح) تقسيم الدراسة**

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث الى فصلان ، فصل نظري وفصل تطبيقي ، حيث سيقدم الفصل الأول مدخل نظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحول العلاقة بين التمويل المؤسسات والتنمية المستدامة

**<u>الفصل الأول : آليات وطرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</u>**

المبحث الأول : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : العلاقة بين تمويل المؤسسات و التنمية المستدامة

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

اما الفصل الثاني فيثمتل في دراسة ميدانية ، نحول من خلالها دراسة اليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرداية خلال

# الفصل الأول:

# آليات وطرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## تمهيد الفصل الأول:

يتمتع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميزات كثيرة ، حيث أصبحت ذات أهمية كبيرة للدول التي تهدف الى توسيع النشاط الاقتصادي وتنوعه ، وتحقيق التنمية المستدامة وأهدافها للوصول الى تطور قطاعات والتي تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية في معظم البلدان .

وعلى الرغم من توافق الآراء المحللين والباحثين حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الا انه لازالت هناك إشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريف موحد لها. ودورها الفعال في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثاني: العلاقة بين تمويل المؤسسات والتنمية المستدامة .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة .

## المبحث الأول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ للتغلب على التحديات المختلفة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية،ونظرا لكونه من أهم الوظائف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو منطلق وبداية كل مشروع كونه أداة فاعلة وناجحة في عملية التنمية الاقتصادية،وعلى ضوء هذا ارتأينا في هذا المبحث أن نتطرق إلى مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وأهميته ،ومن ثم الوصول إلى إبراز مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصيغها المستحدثة .

### المطلب الأول:مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

#### الفرع الأول:تعريف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نقصد بالتمويل تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي وتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها فإذا لم تف بدلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هدا العجز, ولهدا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى أنه " نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي."

وقد يكون هدا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع وآخر, كما قد يتدخل بينهما وسيطا ماليا كمؤسسات التمويل.

وعلى دلك يمكن القول أن تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة يعني إمداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي.[1]

يعرف التمويل على انه مختلف العمليات التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطها سواء كان من مصادر داخلية عن طريق التمويل الذاتي، أو مصادر خارجية عن طريق الاقتراض وحسبdougaller gutman" " يعرفه بأنه الفعالية المتعلقة بتخطيط وتجهيز الأموال ورقابتها وإدارتها في المنشأة[2].

---

[1] – خبابة عبد الله, **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**, دار الجامعة الجديدة, طبعة 2013,الإسكندرية,ص 206.

[2] –مراكشي سعيدة, بوصفصاف حسيبة, **دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**, مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د),قسم علوم تسيير,معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير,جامعة عبد الحفيظ بوالصوف, ميلة,2017–2018, ص 41.

ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وتعتمد المشروعات أساسا على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية ، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، وبالتالي فهو نقل للقدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي ، حيث أن هذا النقل للقدرة التمويلية قد يكون من مشروع لآخر ، كما أن يتدخل بينهما وسطاء ماليون كمؤسسات التمويل، وبذلك يمكن القول أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعنى إمداد تلك المشروعات بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي[1].

فمن خلال المفاهيم السابقة نلاحظ تعدد الجوانب التي تم من خلالها تحديد مفهوم التمويل،حيث يمكن استخلاص أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تلك الوظيفة التي تسمح بتوفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بمشاريع اقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة،مما يساعدها على تحقيق أهدافها.

**الفرع الثاني: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تعتبر وظيفة التمويل عملية هامة جدا وبالغة التعقيد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل تعدد وتنوع البدائل، لذلك يتطلب القيام بهده الوظيفة توافر إدارة ذات كفاءة متميزة، فتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل دوما الانشغال الأهم بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات. وتنبع أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات فهي من البداية أساس الإنتاج وأصل المنشات الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أن تظهر المشروعات الكبيرة ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن التمويل أهمية كبيرة تتمثل في:

✓يساهم التمويل البنكي في تحقيق أهداف المؤسسة لتجديد أو تحسن الرأس المال الثابت للمؤسسة أو استبدال المعدات والآلات، ويعتبر أيضا وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة لتواجه احتياج أو الخروج من حالة العجز المالي .

✓يعتبر التمويل بمثابة الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تُضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة والتي تحقق أهداف التشغيلية و الإستراتيجية المسيطرة من قبل المؤسسة.

[1] – أمينة شيخاوي, **صيغ التمويل المصرفي الإسلامي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**,مدكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية,قسم العلوم الإقتصادية, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2018-2019,ص23.

✓و توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، وزيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات ويساهم في استقرار سعر الصرف ويحجم ارتفاع الأسعار، وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر.

✓يوفر المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات عجزها، إذ يعمل عل حوافز كأن تتنازل الوحدات ذات الفائض عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الاقتصادية ذات العجز، مما يعطي حركية وحيوية لتحقيق نمو اقتصادي مقبول وتنمية شاملة.

✓كما أن التمويل يعتبر وسيلة للخروج من الأزمات الاقتصادية لقدرته العالية عل تمويل المؤسسات وبالتالي تنمية الاقتصاد، وتحديث الصناعة، ومواجهة مشكلة البطالة، وإعداد قاعدة عمالية، وتفعيل مشاركة المرأة وخلق روح تكامل والتنافس بن المشروعات، وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار.[1]

## المطلب الثاني :مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم إلى مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية:

1-**التمويل من المصادر الداخلية** :تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

**أ- رأس المال (الأموال الشخصية)** ويسمى أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هدا الجزء من الأموال ضروريا في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية .

**ب- التمويل الذاتي** :يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي وبديلا تمويليا أمام المؤسسات

[1] – محواس نعيمة, **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والموسطة**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي, قسم العلوم التجارية, كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة, 2019-2020,ص18.

لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية يكمن الفرق بين التمويل عن طريق أرس المال (الأموال الخاصة) والتمويل الذاتي في أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة فإن المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي –التمويل الذاتي– فإنه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق فإن التمويل هنا يكون بناء على صافي التدفقات والأرباح التي تحققها الشركة مثلا كالأرباح المحتجزة أو غير موزعة أو المؤونات أو الإهتلاكات.[1]

**2- مصادر التمويل خارجية**

**أ- الائتمان التجاري :**

يعرف على أنه واحد من أهم أشكال مصادر التمويل قصيرة الأجل وقد يكون في بعض الأحيان أكبر مصدر خاص بالنسبة للمشاريع الصغيرة التي لا تستطيع سداد قيمة مشترياتها فورا، ويعرف على أنه الائتمان المسموح للمشروع نتيجة شراءه مواد أولية أو بضاعة تامة الصنع دون دفع قيمة المشتريات نقدا وتمنح فترة زمنية معينة لتسديد هذه المشتريات[2]

ب- **التمويل البنكي:** يمثل الشكل التقليدي والمعروف لتمويل المؤسسات، حيث تعتبر

البنوك التجارية مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال عدة أنواع من القروض المصرفية المختلفة من حيث المدة والغرض وهكذا نجد التمويل البنكي القصير الأجل، المتوسط الأجل والطويل الأجل:

1- **القروض البنكية قصيرة الأجل:** هي القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال المتمثلة في كل العمليات التي تقوم ا المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى السنة.

[1] – بوكلوهة نوال, مجراب سناء, **دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة,** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د), قسم اقتصاد نقدي وبنكي, معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف,ميلة,2018-2019,ص66,55.

[2] – موقاري حورية,حلاق فاطمة, **مصادرالتمويل في المؤسسة الاقتصادية**,مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة اليسانس,قسم العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة أكلي محند أولحاج, البويرة ,2012-2013,ص34.

2- **القروض البنكية متوسطة الأجل:** موجهة أساسا لتمويل الاستثمارات التي تتراوح مدتها بين 2و7سنوات، موجهة عادة لتمويل شراء الآلات، المعدات، وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

3- **القروض البنكية طويلة الأجل:** هذا النوع من القروض موجهة للاستثمارات التي تفوق 7سنوات ويمكن أن يمتد إلى غاية 20سنة، وهي موجهة لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل ا صول على عقارات، ونظرا لطبيعة هذه القروض التي تمتاز بنسبة مخاطرة عالية, مدة طويلة، المبلغ ضخم، فإن البنوك تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية، أو تقوم بالاشتراك مع عدة مؤسسات أخرى في تمويل واحد.[1]

## المطلب الثالث: الصيغ المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل الذاتي والائتمان التجاري والبنكي أهم مصادر التمويل، إلا أنه استحدثت وسائل ومصادر أخرى تعتمدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل اللازم لنشاطها، وتتمثل المصادر التمويلية الحديثة في: التمويل التأجيري، الإسلامي والتمويل برأس مال المخاطر.

### 1-التمويل التأجيري:

وهو عملية يقوم بموجبها بنك أو المؤسسة المالية بوضع الآلات والمعدات أو الأصول المادية بحوزة مؤسسة على سبيل الإيجار، مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق عليها الأطراف المتعاقدة وتسمى" ثمن الإيجار" ويقسم إلى:

- قرض إيجار المنقولات: يعرف على أنه منقول عندما يخص أصلا منقولا من تجهيزات وموارد ضرورية وذلك على شكل تأجير مقابل الحصول على إيجار لمدة ثابتة سواءً كان شخصا طبيعيا أو معنويا لاستعماله في نشاطه مقابل ثمن الإيجار، وفي نهاية الفترة تعطي المستعمل فرصة تجديد العقد لمدة أخرى أو شرا الأصل أو التخلي عنه نهائيا.

[1] - محواس نعيمة, **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**, مرجع سبق دكره, ص20.

– قرض إيجار العقارات: هي عملية تقوم بها المؤسسة من خلالها تأجير أملاك غير منقولة – للاستعمال المهني، إما مشترات من قبل أو هي مبنية لحسابها. [1]

**2-التمويل برأس مال المخاطر:**

هو أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة مؤسسات تدعى بشركات رأسمال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل البنكي بل تقوم على أساس المشاركة حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله، لهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفرها على الضمانات، ففي هذه التقنية يتحمل المستثمر الخسارة في حالة فشل المشروع الممول كليا أو جزئيا، لذا فهو يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها من أجل تخفيف هذه المخاطر، ويضاف إلى ذلك أن دور مؤسسات رأسمال المخاطر لا يقتصر على تمويل مرحلة الإنشاء فحسب بل يمتد إلى مرحلة التجديد والتوسع، وهو ما يقتضي تقديم مخطط تنمية من طرف المؤسسة.[2]

**3-التمويل عن طريق البنوك الإسلامية:**

تقدم البنوك الإسلامية بدائل تمويلية جديدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل التمويل النقدي وغير النقدي، عكس البنوك التقليدية التي تعتمد على القروض بالفائدة ونذكر منها:

**1- المضاربة** : وهي اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما رأس المال )البنك( ويسمى بـ"صاحب المال"، ويقدم الآخر جهده المتمثل في الإدارة أو الخبرة أو التقنية ويسمى"المضارب"، وهي أحد الأساليب التمويلية الجديدة التي تعبر عن عملية مشاركة بين البنك الإسلامي وصاحب المؤسسة، يقدم بمقتضاها المؤسسة الممولة

[1] – منيرة بوكفوس, **تأثير القروض البنكية على الوضع المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**, مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة أم البواقي, 2013-2014,ص6.

[2] –محمد أنور بعبوش, **فعالية آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة**, مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة أم البواقي,2015-2016,ص36.

تمويل او يقوم صاحب المؤسسة بالسهر على العملية الممولة حيث يتفق الطرفان معا على قسمة عوائد عملية الاستثمار بنسب محددة مسبقا بينهما في حالة الربح، أما الخسارة فيتحملها صاحب رأس المال ما لم يثبت أن المضارب قد قصر أو أهمل أحد شروط المضاربة[1]

**2- المشاركة:**

يعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفعالية باعتبارها أساسا بنوك مشاركة، وهي احد نواحي تميزها وتفردها عن البنوك غير الإسلامية، وهي عقد بين شخصين أو أكثر على الاشتراك في رأس مال والربح أو استقرار شيء له قيمة مالية بين مالكين أو أكثر لكل واحد أن يتصرف تصرف المالك ،وتعرف أيضا بأنها :" عقد بين المشاركين في رأس المال والربح.[2]

**3-المرابحة** : نقصد بالمرابحة المتاجرة كما هو متعارف عليه اليوم، و المرابحة في اللغة مصدر من الربح وهو الزيادة، واصطلاح الفقه هي " بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح "أو هي " بيع برأس مال و ربح معلوم و متفق عليه بين المشتري والبائع ". كما تعرف بأنها " البيع بزيادة عن الثمن الأول " وهذا النوع من الاستثمار متبع في أغلب المصارف الإسلامية.[3]

**-4 التمويل بصيغة السلم:** يمكن للبنوك الإسلامية أن تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة أساليب للسلم منها: أن يقدم البنك تمويلا نقديا يحتاج إليه صاحب المؤسسة على أن يكون هذا التمويل بمثابة رأس مال السلم، وتكون السلعة التي تنتجها المؤسسة هي المسلم فيه خاصة إذا كانت منتجات ورشة صناعية أو

[1] – عبد المؤمن بن علي, رحيمة بوصبيع صالح , **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**,ملتقى يوم 06-07 ديسمبر 2017, قاعة المحاضرات الكبرى أبو قاسم سعد الله بالقطب الجامعي الشط , جامعة الشهيد حمة لخضر ,الوادي,2017-2018,ص4.

[2] – فاديه بن بلقاسم,تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر,مدكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة العربي بن المهيدي ,أم البواقي, 2013-2014,ص68.

[3] – دراف محمد, **آليات وهيأت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد بوضياف ,المسيلة,2017-2018,ص29.

منشأة زراعية، ثم يبرم البنك الإسلامي عقد سلم موازي مع جهة أخرى يبيعها تلك المنتجات، ويكسب الفرق بين ثمن الشراء والبيع على أن يكون هناك توافق في الآجال بين العقدين المتوازيين.[1]

**5-الأجل:** صيغة تمويل غير نقدي، وهو من البيوع الائتمانية حيث يتم دفع سعر السلعة المباعة على أقساط في المستقبل هي في مجموعها أكثر من ثمنها إن بيعت حالا، وقد أجازها جملة من الفقه بشروط بحيث يجب أن يتم تحديد الأجل عند ابتداء عقد البيع، وتبيان قيمة كل قسط من الثمن وتعيين مدة استلامه منعا للجهالة، وإذا تأخر المشتري في سداد الأقساط لم يجز تحميله أي زيادة في قيمة القسط بسبب التأخير، وإنما ينتظره إن كان معسرا ويقاضيه إن كان مماطلا .[2]

6-**الإستصناع:** هو شراء شيء محدد المواصفات يكون ممكن الصنع وسلم في موعد معلوم بثمن معلوم, والربح هنا يظل مفترضا إلى أن يجري التسلم والتسليم, ويتم بيع بضاعة الشيء المصنوع بعد استلامه.وهو صيغة تسمح للبنك الإسلامي المساهمة في أشغال البناء والتركيب والانتهاء من أعمال الكبرى كما أنه يساعد على تمويل بناء منشآت الإنتاج والنقل والاستهلاك بناءا على طلب المستخدمين أو البائعين.وفي الأخير إنه يوفر حلا بديلا يتوافق مع تعاليم الإسلام إلى تقنية التسبيقات على الصفقات العمومي .[3]

## المبحث الثاني : العلاقة بين تمويل المؤسسات والتنمية المستدامة

### المطلب الأول : مفهوم و أهداف التنمية المستدامة

#### الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

**أولا:** إن مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول ، فلم يعد المشكل في غياب التعاريف بل في تعددها ووجهة نظرها ، ولقد عانى مصطلح التنمية المستدامة في التزاحم الشديد في التعريفات ومن بين تلك التعريفات .

[1] – عليان نبيلــة, **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة العقيد أكلي محند أولحاج ,البويرة,2014-2015,ص34.

[2] – منيرة بوكفوس, **تأثير القروض البنكية على الوضع المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ,مرجع سبق ذكره ,ص 9.

[3] – عبد الكريم يحياوي,**تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الحاضر والمستقبل في الجزائر,جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة,مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية,العدد 03,أفريل 2020,ص244.**

**1- تعريف معهد الموارد العالمية** : حيث يضمن التقرير الصادر من هذا المعهد تقسيم التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة إلى أربع مجموعات :

**اقتصاديا** : تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة التخفيض في استهلاك الطاقة و الموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من اجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

**اجتماعيا:** تعني السعي من اجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ، خاصة في المناطق الريفية .

**بيئيا** : تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

**تكنولوجيا:** تعني نقل المجتمع الى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات بالبيئة.[1]

و تعرف كذلك بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.

فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها[2].

**ثانيا:** لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة وأخذ اهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة برودتلاند الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث تمت صياغة تعريف للتنمية المستدامة على انها: "التنمية الى تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم "

وقد اتفق العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992في مدينة ريودي جانيرو البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة بانها : "تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية ، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من

[1]- احمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، المؤلف، القاهرة، 1435هـ -2014م، ص86

[2] -الشبكة العربية للمتميز والاستدامة، تم الاطلاع عليه في 2022/04/06
https://sustainabilityexcellence.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF /

الناحية البيئية ، انها التنمية التي تحترم الامورد الطبيعية ، والنظم البيئية وتدعم الحياة على ارض وتضمن الناحية الاقتصادية دون اهمال الهدف الاجتماعي الذي يتخلى في مكافحة الفقر والبطالة وعد المساواة والحث عن العدالة".[1]

وهناك بعض التعريفات المتاحة لمفهوم التنمية المستدامة نذكر منها :

- تعرف وفاء احمد عبد الله(1983):التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخد للانتقال بالمجتمع الى وضع افضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الانسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن.
- تعريف تقرير برونتل
- اند الدي أصدرته الجنة الدولية للبيئة والتنمة (1987): التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون ان يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على اشباع احتياجاتها.
- تعريف ماهر أبو المعاطي(2014): التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية المستمرة والمتواصلة هدفها وغايتها الانسان تؤكد على التوازن بين البيئة وابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية واحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس عملي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاظر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- تعريف سحر قدري الرافعي(2009): التنمية المستدامة هي التنمية تفاعلية حركية تأخد على عاتقها تحقيق المولائمة بين اركنها الثلاث : البشر والموارد البشرية والتنمية الاقتصادية .[2]

**ثالثا:** ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على انها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم ، كما عرفت في قاموي يستر webesterعلى انها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون ان تسمح باستنزافها او تدميرها جزئيا او كليا

[1] – الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر :الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، عدد 16، جامعة محمد باشير الابراهيمي، 2016، ص300

[2]– مدحت أبو ناصر– ياسمين مدحت محمد، **التنميةالمستدامة (مفهومها– ابعادها–مؤشراتها)**، الطبعة الولى، المجموعة العربية لتدريب والنشر، القاهرة–مصر، 2017 ،ص81

وتعرف التنمية المستدامة أيضا على انها عملية واعية ودائمة موجهة وفق إدارة مستقلة من اجل احداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية ، وتسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر وتواصل لنوعية الحياة فيه،

اما مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام اكثر شمولية ، فالنظرة الإسلامية الشاملة لتنمية المستدامة توجب الا تتم هذه التنمية بمعزل عن الظوابط التي تحول دون ايه تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبرارت استمراريتها ، وفي الوقت نفسه فان النظرة الإسلامية لا تقتصر على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها، وانما تمتد الى الحياة الأخرى ، بشكل يضمن تحقيق التوافق بين الحالتين ، ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور الى النعيم في الحياة الأخرى.[1]

وبالتالي ، فإن التنمية المستدامة يشمل مفاهيم النمو والاستدامة على المدى الطويل ، والكفاءة الاقتصادية ونقل التراث الاقتصادي. كما يتضمن فكرة المسؤولية الاقتصادية تجاه المساهمين ، من خلال الحفاظ على حقوق الملكية ونموها. في الواقع ، تتضمن المسؤولية المالية للشركة أداءً ماليًا "كلاسيكيًا" ، ولكن أيضًا القدرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية للمنطقة التي تقع فيها الشركة ولأصحاب المصالح فيها ، من خلال احترام مبادئ المنافسة الصحية (عدم وجود فساد ، اتفاق ، مركز مهيمن ، إلخ). في الختام ، تعني التنمية المستدامة لشركة ما أن تكون مسؤولة وأن تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من خلال إعادة النظر في تأثيرها البيئي وسياسة الأجور وتوجيه نشاطها الاقتصادي على المدى الطويل.[2]

**الفرع الثاني: اهداف التنمية المستدامة**

✓ **الهدف 1:القضاء على الفقر**

- القضاء على الفقر المدقع للناس اجمعين أينما كانو بحلول عام 2030، وهو يقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون باقل من 1.25 دولار يوميا.

---

[1]–سياخن مريم–رباحي صبرينة، **اليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** ، مجلة المنتدة للدراسات والابحات الاقتصادية، العدد الخاص(2019)، 2019/06/14، ص62

[2]– Céline NEYMAN, **LE DEVELOPPEMENT DURABLE DANS LES PME**, France, 2006, page20, je ne veux pas https://www.cecoval94.com/wp content/uploads/sites/991/2017/03/M%C3%A9moire-05-2006.pdf

- تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال جميع الاعمار الذين يعانون من الفقر بجميع ابعاد وفقا للتعارف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول 2030.

- استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول 2030.

- ضمان تمتع جميع الرجال والنساء ولاسيما الفقراء والضعفاء منهم ، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية ، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية ، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة باشكال الملكية الأخرى ، وبالمبررات ، والحصول على الوارد الطبيعية والتكنولوجية الجديدة الاملائمة، والخدمات المالية بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر ، بحلول 2030.

✓ **الهدف 2 : القضاء على الجوع**

-القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغداء المامون والمغدي طوال العام بحلول عام 2030.

-مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخول صغار منتجي الاغدية، ولا سيما نساء و افراد الشعوب الأصلية والمزارعون الاريون وارعاة والصيادون ، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصول على الأراضي والموارد الإنتاج الأخرى والمخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم الى الأسواق وحصوالهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية بحلول عام 2030.

✓ **الهدف 3:ضمان تمتع الجميع بأنماط صحية**

من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي [1]

✓ **الهدف 4 : تعزيز نمو الاقتصادي**

- تعزيز النمو الاقتصادي لا تزال يوفر فرص للعمل المشرّف للمواطنين و هو أحد الأهداف الأولى لثورة جانفي 2011. إنّ العمل اللائق يؤكد للإنسان كرامته. ولكن من الممكن لتحقيق ذلك مع استمرار النمو

[1] -زرقاوي مصطفى، تبني ابعاد التنمية المستدامةمن طرف المشاريع المقاولاتية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد05،العدد01، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2021، ص229

الاقتصادي. إن السياسة التي تشجع على إقامة المشاريع الصغرى والمتوسطة بسيطة وتشجيع العمل الزراعي أمر ضروري فبلادنا غنية لذا ينبغي على الأقل ضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي للسكان.[1]

✓ **الهدف 5: إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود**

- يمتل الاستثمار في البنية التحتية ، وتحفيز اتصنيع المستدام الشامل لجميع ودعم التنمية التكنولوجية والبحث والابتكار ثلاث قوى دافعة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة .ويمكن لهذه العوامل ان تساعد للبلدان على الحد من الفقر عن طريق إيجاد فرص عمل . وتحفيز النمو .وتشجيع بناء وتحسين المرافق المادية الضرورية لسير الاعمال التجارية والمجتمع .وفي السنوات الأخيرة تحققت تحسينات مطردة في مجالات التنمية المستدامة الثلاثة هذه جميعها غير انه يتعين تجديد الاستثمار في اقل البلدان نمو لاقامة البني التحتية وضمان مضاعفة حصة الصناعة من الإنتاج المحلي في تلك البلدان بحلول عام 2030.

✓ **الهدف 6: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها**

- كان التقديم المحرز في الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها متفاوتا ،و انخفض انعدام المساواة في الداخل في العديد من البلدان التي شهدت نمو اقتصاديا متواصلا، بينما ازداد في البلدان التي كان النمو فيها سلبيا، وفي الوقت نفسه ، تستمر الحاجة الى تعزيز صوت البلدان النامية في مجال اتخاد القرارات الاقتصادية والمالية والدولية ، في حين ان تحويلات العمال المهاجرين الدوليين يمكن ان تشكل شريان حياة للاسر والمجتمعات الحلية في بلدانهم الاصلية ، فان ارتفاع تكلفة تحويل الأموال لا يزال يقلل من الفوائد.

✓ **الهدف 7 : جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة**

- وتيرة النمو الحضري لم يسبق لها مثيل ، ففي مطلع القرن ولأول مرة في التاريخ.تجاوز عدد سكان الحضر عدد نظرائهم في المناطق الريفية ، وبحلول عام 2015كان ما يقرب 4 بلايين من الناس 54 % من سكان العالم يعيشون في المدن ، ومن المتوقع ان يصل عدد الى 5 بلايين بحلول 2030 ويؤدي التوسع الحضري السريع الى تحديات هائلة ، تشمله تزايد اعداد سكان الاحياء الفقيرة ، وزيادة تلوث الهواء وعدم كفاية الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية ، والتوسع الحضري غير المخطط له_ مما يجعل المدن اكثر عرضة للكوارث ، ومع ذلك وبفضل التخطيط والإدارة الحضريين السليمين يمكن ان تصبح المساحات الحضرية في العالم شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة فضلا عن كونها محاور ديناميكية للابتكار والمشاريع.

[1] –موقع وزارة البيئة التونسية ، تم الاطلاع عليه في 2022/04/09، http://www.environnement.gov.tn/index.php/ar/developpement-durable-ar/dossiers-planetaires-du-dd-ar/objectifs-de-developpement-durable-ar

✓ **الهدف8: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة**

- تشكل أنماط الاستهلاك والإنتاج إدارة استخدام الموارد والاثار الاجتماعية والبيئية ذات الصلة وهي بذلك تؤثر على الاستدامة ويستخدم الإنتاج المستدام قدرا اقل من الموارد لتحقيق ناتج اقتصادي بنفس القيمة كما ان الاستهلاك المستدام يقلل من الحاجة الى الاستخراج المفرط للموارد .على انه على مدى العقد الأول من هذا القرن شهدت البصمة تقيس كمية الموارد الخام المستخرجة في عمليات الإنتاج ويتطلب تحقيق هذا الهدف وجود اطر عمل وطنية قوية الاستهلاك والإنتاج المستدامين مدمجة في الخطط الوطنية والقطاعية الى جانب استدامة ممارسة الاعمال وسلوك المستهلك ، كما يتطلب أخيرا التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة.[1]

## المطلب الثاني : ابعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة

### الفرع الأول : ابعاد التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة تتالف من ثلاثة عناصر رئيسية وتشمل ابعاد مترابطة كالابعاد الاقتصادية البيئية والاجتماعية ولكي تستديم التنمية يتعين ان يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الابعاد:

**الشكل (1) : ابعاد التنمية المستدامة**

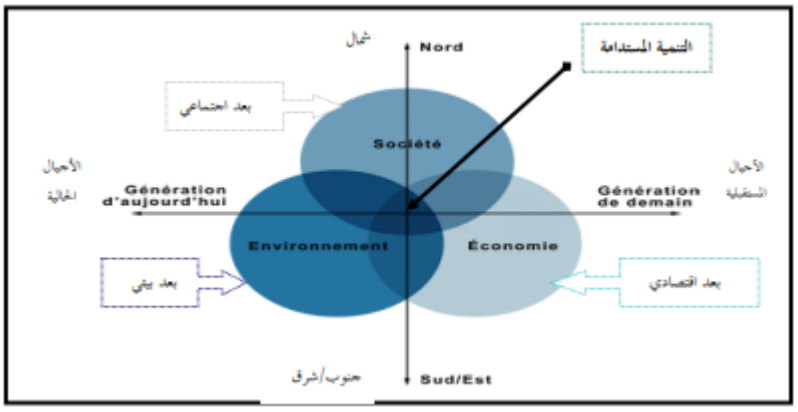


❖ **أولا: البعد الاقتصادي**

[1]– أنطونيو غوتيريس، تقرير أهداف التنمية المستدامة، جمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 2018، ص36.37.38.39.40.41.42.43.44.45.46.47.48.

أي هو النظام المستدام اقتصاديا الذي يتمكن من انتاج السلع والخدمات بشكا مستمر ، وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام ، وأن يمنع حدوث اختلال اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية .[1]

ولقد افرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة الى وجود فرعا جديدا من فروع العلوم الاقتصادية هو (علم اقتصاد البيئة) الذي يعرفه بانه (العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية والاجتماعية ويهدف الى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمو مستمدا).

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لان عدم توافره كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقا امام عملية التنمية .فالدول النامية تعانى من المشاكل التنموية ومزيدا من المديونية ، ومزيدا من الاستتراف الثرواث الطبيعية والتدمر البيئي ، ومزيدا من الفقر والبطالة والتضخم ، ومزيدا من ارتفاع عدد سكانا مما يجعلها اكثر دول العالم عرضة للتوثر الإقليمي ، واتجاه التنمية اتجاها سلبيا فيها، مما يقود هذه الدول نحو كارثة يصعب على العالم تجاهلها كما يشكل الفساد الاقتصادية والاجتماعيي اكبر تديد لتنمية هذه الدول في المستقبل ، وعتبر سببا في هد المدخرات وضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية الترتبة عليه.[2]

- **ثانيا: البعد البيئي** ان البعد البيئي للتنمية المستدامة يجسد الكيفية التي يجب بها التعامل مع متغيرات الايكولوجية من خلال ترشيد التعامل مع الموارد الطبيعية والسهر على ان تكون المخرجات البشرية الناتجة عن عمليات التصنيع والاستهلاك صديقة للبيئة.[3]

[1] –سياخن مريم.رباحي صبرينة، **اليات تعزيز المسؤولية في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، الخاص (2019)، جامعة البليدة، الجزائر، 2019، ص64

[2] –عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وابعادها**، مداخلة القيت في الملتقى الدولي بعنوان "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخامية للموارد المتاحة، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي7–8، الجزائر 2008، ص8

[3] –مهري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج شهادة الماستر، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 56–57.

اما عناصر البيئة فهي دائمة التفاعل مع بعضهما بحيث يؤثر فيها الانسان ويأثر بها ، فهي الحق الذي يثمتل فيما يحيط بلانسان من ماء وهواء وتربة وكائنات حية متعددة.[1]

حيث ان مفهوم التنمية المستدامة وان كان قد كرس لأول مرة صراحة في المبدا الرابع من مؤتمر ريو الذي جاء فيه انه من اجل تحقيق تنمية مستدامة تكون حماية البيئة بمختلف عناصرها جزاء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.

وبالرغم من ان هذه العناصر متشابكة الا ان النظر الى المسالة التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية التحليل ، فالاقتصاديون سوف يركزون على الأهداف الاقتصادية اكثر من غيرها كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة .[2]

❖ **ثالثا: البعد الاجتماعي**

تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص ، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق ، اذا يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الانصاف بين الأجيال إذ يتوجب على الأجيال الرهنة – النظر لمهمة وضرورة عملية الانصاف والعدل–القيام باختبارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير

بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الانسان او الفرد وفيما يلي اهم عناصر الاجتماعي:

- المسواة في التوزيع .
- الحراك الاجتماعي.
- المشاركة الشعبية.

[1] –علي احمد محمد الادريسي، **دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية،** مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال الحصول على درجة ماجستير، تخصص إدارة الاعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة 21 سبتمبر الاندلس، صنعاء، 2018، ص49

[2] جريو محمد الأمين، **دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة،** مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة2 ، الجزائر، ص266

- استدامة المؤسسات. [1]

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الانسان وتوفير حاجات الأساسية له حاليا ومستقبليا مثل السكن والتعليم والصحة ، كما يركز هذا البعد على تحقيق العدل والمساواة أولا بين الجيل الحالي والاجيال المستقبلية وثانيا بين شعوب العالم.[2]

وتتميز التنمية المستدامة خاصة بالبعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وتحقيق اكبر قد من المشاركة الشعبية والتخطيط للتنمية، ولابد ان نشير الى اهداف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول .[3]

**الفرع الثاني : مؤشرات قياس التنمية المستدامة**

**أولا: المؤشرات الاقتصادية**

تشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية وانماط الإنتاج والاستهلاك والمتمثلة في ما يلي:

أ- البنية الاقتصادية : ويعكس تطوير المؤشرات الاقتصادية المستدامة طبيعة تأثير سياسات لاقتصاد الكلي على الموارد الطبيعية مما يعد من أولويات قياس التنمية المستدامة، وتتمثل اهم المؤشرات في التالي:

- الأداء الاقتصادي : ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار فيه.
- التجارة : وتقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات .
- الوضع المالي : ويقاس من خلال احتساب نسبة المديونية الخارجية او الداخلية الى الناتج القومي الإجمالي ، وكذلك من خلال نسبة المساعدات الائتمانية التي يتم تقديمها او الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

---

[1] -حرفوش سهام.صحراوي ايمان.بوباية ذهبية ريمة، **الاطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة القيت في الملتقى العالمي الدولي بعنوان "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة فرحات عباس –سطيف، يومي08/07، الجزائر 2008

[2] خنشول دنيا، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة عبد الحميد مهري 2، قسنطينة، 2018، ص76

[3] نسيمة عقون، **التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017، ص21

ب- أنماط الإنتاج والاستهلاك:تعد أنماط الاستهلاك والإنتاج من اهم القضايا الاقتصادية للتنمية المستدامة اذ ان العالم يتميز بنزعات استهلاكية في الدول المتقدمة صناعيا ، و انماط الإنتاج غير المستدامة التى تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الدول المتقدمة صناعيا و انماط الإنتاج غير المستدامة التى تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الدول المتقدمة او في الدول النامية.[1]

وكذلك يتمثل في :

أ- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة.
- حصة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي : يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي الى الإنتاج ، ويعبر عنه بنسبة مؤوية.
- صادرات السلع والخدمات / واردات السلع والخدمات : ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.

ب- تغيير أنماط الاستهلاك : ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك طاقة ، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

ت- الموارد والآليات المالية:

- ✓ رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج لمحلي الإجمالي.
- ✓ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

**ثانيا : المؤشرات الاجتماعية**

[1] احمد تي-الأخضر بن عمر-سارة بن موهوب، التنمية المستدامة،ابعادهاومؤشرات قياسها:قراءة اقتصادية، الملتقى الوطني"جودةالحياة والتنمية المستدامة في الجزائر"،بجامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي05/04، الجزائر2020،ص292

[2] -سالمي رشيد، واقع افاق التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى العالمي بعنون "استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة البليدة2، يومي 24/23، الجزائر 2018

تعتبر احد اهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة وتتعلق بنوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة المتساوية في توزيع الموارد والحصول على عمل.[1]

ويتمثل في عدة من المؤشرات من أهمها:

1- معدل البطالة : يعكس هذا المؤشر عدد الافراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلو على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.
2- معدل النمو السكني : يوضح المعدل السنوي للتغير في حجم السكان و اهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.
3- معدل الامية بين البالغين : ويحسب من خلال نسبة الافراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم اميون الى مجموع البالغين.
4- معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوي والعالي : وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الأولى والعليا الى مجموع السكان ، ويعكس هذا على مؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.
5- نسبة السكان في المناطق الحضرية : ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان ويعكس على مؤشر درجة توسع الحضري كذلك مدى مشاركة قطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.
6- حماية صحة الانسان وتعزيزه :ان اهم متطلبا التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه الشرب صحية وخدمات صحية ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم خدمات الى مجموع السكان.[2]

**ثالثا : المؤشرات البيئية**

يعتمد قياس الاستدامة البيئية على عدة مؤشرات أهمها:

1. مؤشر تلوث الهواء:يقاس من خلال انبعاثات بعض الغازات كأكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت.

[1] -محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص149

[2] -مهدي سهر غيلان. فايق جزاع ياسين. شيماء محيسن، دراسات تحليلية لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية المتقدمة، جامعة كربلاء ولانبار، العراق،بدون دكر سنة ، بدون صفحة

2. تغير المناخ : يقاس من خلال كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

3. المشاكل البيئية الحضرية : تقاس من خلال حجم النفايات العمومية غير المدورة والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.[1]

4. الأراضي : طرق ووسائل استخدام الأراضي هي المتحكمة في تحديد مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة و مؤشرات استخدام الأراضي التي تتلخص في:

- الزراعة : يكون قياسها بمقارنة المساحة المزروعة بالمساحة الكلية واستخدام المخصبات الزراعية والمبيدات.
- الغابات : تقاس بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض ومعدل قطع الأشجار.
- التصحر : بحساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر ومقارنتها بمساحة الأرض الكلية.
- التحضر : تتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة او مؤقتة.

5. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية : تواجه عدة مشاكل ، تلوث وتراجع الإنتاجية البحرية والمؤشرات المستخدمة لقياس استدامتها:

- المناطق الساحلية : تقاس بنسبة السكان الدين يعيشون في المناطق الساحلية.
- مصائد الأسماك : تقاس بوزن الصيد السنوي لأنواع التجارة الرئيسية.
- المياه العذبة : تتعرض لاستنزاف والتلوث وهي من اخطر معوقات التنمية المستدامة.

6. التنوع الحيوي : يتعلق بحماية الحيوانات والنباتات و إنشاء المحميات هي من اهم عناصر التنمية المستدامة ويتم قياسها بمؤشرين :

- الأنظمة البيئية : يتم قياسها بحساب نسبة مساحات المناطق المحمية مقارنة بمساحات الأنظمة البيئية الحساسة.
- مؤشر الأنواع : يقاس بنسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.[2]

**رابعا: المؤشرات المؤسسية**

1- الحصول على معلومات ووسائل الاتصال:

[1] -بوفنش وسيلة، دور الطاقة في تفعيل ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة 1990-2016، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، بجامعة ميلة، الجزائر، ص22

[2] -نايلي نسيمة. زياني زاكية، **دور الهيئات المحلية في اطار تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماسترفي القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015، ص17-18

أ- الحصول على المعلومات: وذلك من خلال أجهزة التلفاز لكل 1000 نسمة ، وأجهزة الراديو لكل 1000 نسمة وعدد الصحف اليومية لكل 1000 وتبين هذه المؤشرات مدى حصول السكان على المعلومات.

ب- الحصول على وسائل الاتصال : من خلال خطوط الهاتف الرئيسية لكل 1000 نسمة، ويعتبر هذا مؤشر اهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية ولا سلكية في أي بلد.

2- الحصول على المعلومات بالوسائل ألالكترونية : ويمكن الوصول الى هذا المؤشر من خلال عدد المشتركين في الانترنت لكل 1000 نسمة وحاملي الحواسيب الشخصية لكل 1000 نسمة يقيسان المؤشران مدى مشاركة البلدان في عصر المعلومات.

3- العلم والتكنولوجيا : ويمكن الوصول اليه من خلال عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطور لكل مليون نسمة والانفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومي المحلي، تجدر الإشارة الى ان المؤشرين السابقين يبينان حجم الموارد المخصصة للبحث والتطوير.[1]

وتعني الى أي مدى تتصف المؤسسات الحكومية بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء وظائفها في خدمة مجتمعاتها ، بجانب دور المنظمات غير الحكومية والى أي مدى متاح لتلك المؤسسات ان يكون لها دور في تنمية مجتمعاتها ، ومدى مشاركة القطاع الخاص متمثلا في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط.[2]

## المطلب الثالث: العلاقة بين تمويل المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة

يساهم التمويل مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة كما يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية وفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة ، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي ان مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقها:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

[1] – الطاهر خمرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في حقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص44

[2] –خالد زكريا – مصدق شعلة، التنمية المستدامة، اكاديمية العلاقات الدولية، العلوم السياسية، ايرا، ص3

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.[1]

وهناك علاقة تجمع بين التنمية المستدامة وصيغ التمويل الإسلامي فيجب مثلا صيغة المشاركة والمضاربة تساهمان بشكل فعال في تحقيق الابعاد المتكاملة للتنمية والتي بدورها تهدف الى استدامة سبل المعيشة ، تحسين نوعية الحياة البشرية إشباع حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية وتجد العلاقة طردية بينهما وبين صيغ التمويل الإسلامي التي تهدف الى مكافحة وتقليل ظاهرتي الفقر والبطالة ، فهذه الصيغ تعمل على زيادة وتنويع الاستثمار لإشباع حاجات الافراد و التقليل من تكاليف الإنتاج.[2]

ويعتبر التمويل أهم عقبة امام تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة لان مفتاح التنمية يتمثل في الاستثمار الذي يحتاج الى إدخارات متمثلة في عمال ومود إنتاج .وهذا التمويل يعتمد أساس على المدخرات الوطنية تضاف اليها المدخرات الأجنبية.[3]

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع البحث من خلال دراسة المتغيرات ذات العلاقة بالموضوع الحالي، بحيث اختلفت وتباينت الدراسات في معالجة مواضيعها بغية توصل إلى النتائج المرجوة. ومنه فتعتبر هذه الدراسة كمحاولة تكملة أو تطرق إلى بعض الجوانب التي لم يتم توصل إليها من خلال الدراسات السابقة

### المطلب الأول : الدراسات المحلية

حيث يركز هذا المطلب على أهم الدراسات المحلية والوطنية والتي لها علاقة **بآليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دوره في تحقيق التنمية المستدامة**، والتي يمكن أن نلخصها في الجداول التالية:

[1] –عبد الرزاق بن الزاوي– بوعناني عبد الصمد، إشكالية تمويل التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة بسكرة، الجزائر، ص20

[2] – سارة بوضياف– عبد المالك بوضياف، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة إقتصاد المال والاعمال، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، لوادي الجزائر، جوان 2008، ص 104

[3] – مدي راضية، دور التمويل في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الاجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوت العلمية، العدد13، جامعة بليدة، جوان 2018، ص305

**الفرع الأول : دراسة الحاج علي حليمة**

## الجدول رقم 01 دراسة الحاج علي حليمة

| | |
|---|---|
| **الدراسة /السنة** | الحاج علي حليمة/2008-2009 |
| **عنوان الدراسة** | إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة 'دراسة حالة ولاية قسنطينة ' |
| **نوع ومكان** | شهادة الماجستير بجامعة منتوري قسنطينة |
| **إشكالية الدراسة** | هل تلبي مصادر التمويل المتاحة متطلبات المؤسسات الصغيرة التمويلية ؟ |
| **أهداف الدراسة** | - رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة.<br>- معرفة مدى إمكانية لجوء هذه المؤسسات الصغيرة إلى وسائل التمويل الأخرى عدا القروض البنكية .<br>- معرفة مدى قدرة النظام المالي الجزائري على تلبية إحتياجات المؤسسات الصغيرة التمويلية بولاية قسنطينة . |
| **منهج الدراسة** | - إتباع المنهج الوصفي لعرض وتحليل مختلف المعلومات المتعلقة بالموضوع .<br>- المنهج الإحصائي في تحليل النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي . |
| **نتائج الدراسة** | - عدم وجود تعريف يعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات، فالفرق شاسع بين مؤسسة صغيرة في الدول النامية وأخرى في دولة متقدمة<br>- تلعب المؤسسات الصغيرة دورا فعالا في التخفيف من حدة البطالة<br>- الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة لا يعكس فقط طبيعة النظام المالي والعوامل المؤثرة على سوق رأس المال، بل أنه يعبر عن تفضيلات المسيرين لمصادر التمويل التي يمكن استخدامها لتوفير الموارد<br>- تمويل المؤسسات الصغيرة في الدول النامية فإنه يرجع في المقام الأول إلى عدم تطور النظام المالي ؛ بها حيث يفتقر إلى العديد من أدوات التمويل كالقروض طويلة الأجل ، التمويل بالإستئجار ، رأسمال المخاطر وغيرها من |

| | |
|---|---|
| | مصادر التمويل الحديثة ، والجزائر كغيرها من الدول النامية تملك نظاما ماليا غير متطور لا يوفر مصادر التمويل التي تتلاءم واحتياجات المؤسسات الصغيرة . |

**المصدر** : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات دراسة الحاج علي حليمة .

**الفرع الثاني : دراسة فتيحة حناش**

**الجدول رقم 02 دراسة فتيحة حناش**

| | |
|---|---|
| **الدراسة /السنة** | فتيحة حناش/2012-2013 |
| **عنوان الدراسة** | البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك البركة فرع وكالة قسنطينة |
| **نوع ومكان** | شهادة ماستر أكاديمي- جامعة العربي بالمهيدي أم البواقي |
| **إشكالية الدراسة** | إلى أي مدى يمكن ان تساهم صيغ التمويل البنكي الإسلامي في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ |
| **أهداف الدراسة** | - التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد وبيان خصائصها وأهميتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية .<br>- إظهار مدى ثراء وتنوع نظام التمويل في البنوك الإسلامية ومدى صلاحيتها للتطبيق في مختلف القطاعات الإقتصادية ولمختلف الآجال .<br>- إثبات مدى ملائمة نظام التمويل في البنوك الإسلامية لتمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في مرحلة الإنشاء أو النشاط أو عند التوسع |
| **منهج الدراسة** | - المنهج الوصفي في جمع المعلومات والمنهج التحليلي في تحليل النتائج |
| **نتائج الدراسة** | - البنوك الإسلامية مالية اقتصادية إسلامية تتسم بالايجابية والتنموية الاجتماعية والاستثمارية بهدف تحقيق التوازن بين الربحية المحققة لديها وتكافل المجتمع الإسلامي؛ |

| | |
|---|---|
| | - البنوك الإسلامية مؤسسة تقوم على ركيزتين؛ أولهما فنية وتتمثل في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين؛ والثانية شرعية بتطبيق أحكام الشرع في العمل البنكي والمتمثلة في المنهيات<br>- البنوك الإسلامية مؤسسات قائمة على أساسيات العمل البنكي الحديث وفقا لأحدث الطرق وكذا الأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري وتنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.<br>- |

**المصدر** : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات دراسة فتيحة حناش .

## المطلب الثاني الدراسات الأجنبية

يحتوي هذا المطلب على بعض الدراسات الأجنبية ذات الصلة بموضوع آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، والتي يمكن أن نلخصها في الجداول التالية:

**الفرع الأول : دراسة قمر المللي**

**الجدول رقم 03 دراسة قمر المللي**

| | |
|---|---|
| **الدراسة /السنة** | قمر المللي/2015 |
| **عنوان الدراسة** | المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية |
| **نوع ومكان** | أطروحة ماجستير / جامعة دمشق |
| **إشكالية الدراسة** | ماهي الطرق والآليات المعتمدة في سورية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ |
| **أهداف الدراسة** | - التعرف على المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا و التي تعيق نموها وتطورها ومعرفة أسبابها<br>- التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة و المشكلات التي تعاني منها |

| | |
|---|---|
| | - التعرف على أهم الخدمات الائتمانية الموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.<br>- التعرف على دور البنوك و المؤسسات المالية والصعوبات التي تواجهها في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.<br>- طرح البدائل الممكنة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية |
| **منهج الدراسة** | - استخدمت الدراسة منهجية البحث الوصفي( جمع المعلومات )، والميداني التحليلي(تحليل النتائج ) |
| **نتائج الدراسة** | ▪ارتفاع تكاليف إدارة القرض.<br>▪ضعف قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم البيانات المالية المطلوبة.<br>▪ضعف القدرة الائتمانية في هذه المشروعات.<br>▪غياب ثقافة الإقتراض لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.<br>▪عدم مرونة نظام عمليات المصارف فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.<br>▪عدم مرونة نظام عمليات المصارف فيما يتعلق بأسعار الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.<br>▪عدم مرونة نظام عمليات المصارف فيما يتعلق بموضوع العمولات المطبقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.<br>▪عدم مرونة نظام عمليات المصارف فيما يتعلق بشروط سداد القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة |

**المصدر** : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات دراسة قمر المللي.

**الفرع الثاني : دراسة سمية لوكريز**

## الجدول رقم 04 دراسة سمية لوكريز

| | |
|---|---|
| **الدراسة /السنة** | سمية لوكريز/2008 |
| **عنوان الدراسة** | أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري |
| **نوع ومكان** | رسالة ماجستير / جامعة دمشق |
| **إشكالية الدراسة** | ما هي أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستخدمة في بنك البركة الجزائري؟ |
| **أهداف الدراسة** | - تحديد أولوية تحريك مختلف الموارد المالية المتاحة المعطلة أو الخارجة عن الدورة النظامية من أجل تفعيل الدور المنوط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،<br>- تحديد أهم صيغ التمويل وأساليبه المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لتستطيع تجاوز الصعوبات التمويلية التي تكون أكثر ملائمة لطبيعة دور وخصائص هذه المؤسسات، وإدراك مدى تميز الأساليب الإسلامية من غيرها. |
| **منهج الدراسة** | - استخدمت الدراسة منهجية البحث الوصفي( جمع المعلومات )، والميداني التحليلي(تحليل النتائج ) |
| **نتائج الدراسة** | – هي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني وضعاً غير مريح، يعتمد على نماذج إدارة تقليدية وموارد مالية محددة أساسها التمويل الذاتي. وهذا راجع للتكاليف والضمانات التي تتحملها المؤسسة مقابل حصولها على القرض المصرفي، كما أن قرارات المصارف العامة بقيت مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار آخر |

**المصدر** : من إعداد الطالبتين بناء على معطيات دراسة سمية لوكريز.

## المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسة المحلية و الأجنبية

يركز هذا المطلب على المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من خلال ذكر أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة التي تم ذكرها سابقا

**الفرع الأول: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية**

تلخيص أهم الفروقات بين دراستنا والدراسات الوطنية والمحلية في الجدول التالي:

**الجدول رقم05 : المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات الوطنية والمحلية**

| المقارنة | أوجه التشابه | أوجه الاختلاف |
|---|---|---|
| **الدراسة الحالية مع دراسة الحاج علي حليمة** | - المنهج المتبع في الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي | - نوع ومكان الدراسة( ماجستير – قسنطينة )<br>- دراسة إشكالية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقط |
| **الدراسة الحالية مع دراسة فتيحة حناش** | - المنهج المتبع في الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي<br>- نوع الدراسة (شهادة الماستر ) | - الدراسة الحالية ترتكز على كل الموارد التمويلية بينما دراسة فتيحة حناش حصرتها في البنوك الإسلامية وهذا ما يضع دراستنا أكثر شمولاً<br>- خطة الدراسة المتبعة :تم تقسيم مذكرتنا إلى فصلين (جانب نظري، جانب تطبيقي) عكس الدراسة السابقة |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الدراسة المقارنة**

**الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الاجنبية**

يمكن تلخيص أهم الفروقات بين الدراسة الحالية والدراسات باللغة الاجنبية من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم.06: الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية**

| المقارنة | أوجه التشابه | أوجه الاختلاف |
|---|---|---|
| **الدراسة الحالية مع دراسة قمر المللي** | - نفس الإشكالية<br>- المنهج المتبع في الدراستين وهو المنهج الوصفي التحليلي<br>- نفس الأهداف المسطرة في الدراستين | - نوع ومكان الدراسة( ماجستير – دمشق )<br>- خطة الدراسة المتبعة :تم تقسيم مذكرتنا إلى فصلين (جانب نظري، جانب تطبيقي) عكس الدراسة السابقة |
| **الدراسة الحالية مع دراسة سمية لوكريز** | - المنهج المتبع في الدراستين وهو المنهج الوصفي التحليلي | - نوع ومكان الدراسة( ماجستير – دمشق ) |

**المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الدراسة المقارنة**

## خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل ، يمكن القول إن أهم آليات الدعم التي يجب توفيرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التمويل على اختلاف أنواعه وصيغه باعتباره حجر الأساس الذي تعتمد عليه هذه المؤسسات سواء في مرحلة إنشائها أو أثناء نشاطها، وكذلك خلق المناخ الاستثماري الملائم من خلال إنشاء هياكل وهيئات الدعم، بالإضافة إلى البرامج التنموية على غرار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا التعاون مع الهيئات الدولية والاستفادة من خبرات الدول الأجنبية لتطوير وترقية هذا القطاع، حيث تتجلى فعالية وآثار هذه الآليات في الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الوطني

# الفصل الثاني:

# الدراسة الميدانية (البنك الوطني الجزائري – وكالة متليلي 296)

**تمهيد :**

عقب الدراسة النظرية التي أجريت في الفصل الأول والتي تم من خلالها التعرف على ماهية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقة بينها وبين التنمية المستدامة ، سيتم في هذا الفصل اسقاط الجانب النظري على الواقع ، وذلك باجراء الدراسة الميدانية على البنك الوطني الجزائري وكالة متليلي (296)، والتي تعتبر احد المؤسسات المالية المختصة في مجال تقديم القروض لصالح الافراد والمؤسسات، وذلك من خلال ابراز أهم الإجراءات المتبعة لمنح تمويل لمشروع استثماري.

**المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة**

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري، وكذا وكالة متليلي مبرزين الهيكل التنظيمي للوكالة بالإضافة أهمية الوكالة في المنطقة، ثم التطرق إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة والطرق المستعملة .

**المطلب الأول: نبذة تاريخية لتطور وتأسيس البنك الوطني الجزائري وكالة متليلي 296.**

**الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري**

مند ناشئته سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري كل شخص طبيعي ومعنوي، وبهذا فهو يملك أكثر من 2.5 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام، ويقدم لزبائنه منتجات وخدمات بنكية، وتأمينات بسيطة تتوافق مع القوانين السارية المفعول وبأسعار تنافسية.

يوجد أكثر من 5000 موظف يساهم في تسير العمل داخل البنك لكي يدعم كافة الناشطين المحلين في تحقيق مشاريعهم من خلال عروض تمويلية ملائمة ومتابعة ذات نوعية وجودة مما يساهم في تنمية و ازدهار الاقتصاد الوطني.

يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه 212 وكالة تجارية موزعة عبر كافة التراب الوطني تشرف عليها 17 مديرية جهوية للاستغلال قصد تقديم كامل خدماته، يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه بطاقة بنكية تسهل تعاملاتهم النقدية اليومية عن طريق وضع 90 شباك بنكي آلي و138 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات وحتى خدمة الدفع الآلي لدى المحلات التجارية الكبرى.

**الفرع الثاني: تعريف ونشأة وكالة متليلي:**

إن وكالة متليلي تعد من اللبنة الأساسية في نظام البنك الوطني الجزائري، لأنه يمكن اعتبارها هيكلا مصغرا لهدا الجهاز البنكي وتسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك، وتعتبر وكالة متليلي محل الدراسة تابعة لشبكة الاستغلال الجهوية بورقلة.

نشأة سنة 1977 تضم حاليا 09 موظفين ورقمها في التقسيم البنكي هو296، وتسعى هده الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها.

**المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة BNA متليلي**

يرأس وكالة متليلي كأي مؤسسة أخرى، المدير الذي يعد المسؤول الأول عن الوكالة فهو الذي يتخذ القرارات اللازمة والصائبة ويسهر على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف والتنسيق بين مختلف مصالح الوكالة، ويساعده في ذلك النائب المكلف بالإشراف والتنسيق في حالة غياب المدير، ويتولى أيضا مراقبة الحسابات والإشراف على إدارة الموظفين وعمليات الاستغلال، كما تضم هذه الوكالة خمسة مصالح أساسية و هي: 01 مصلحة أمانة التعهدات، 02 مصلحة الصندوق، 03 مصلحة التجارة الخارجية، 04 مصلحة ترقية الزبائن، 05 مصلحة دراسة وتحليل الأخطار، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لـ BNA وكالة متليلي.

**الفرع الأول:الهيكل التنظيمي لوكالةBNA متليلي**

**الشكل رقم ( 2-1): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة متليلي**

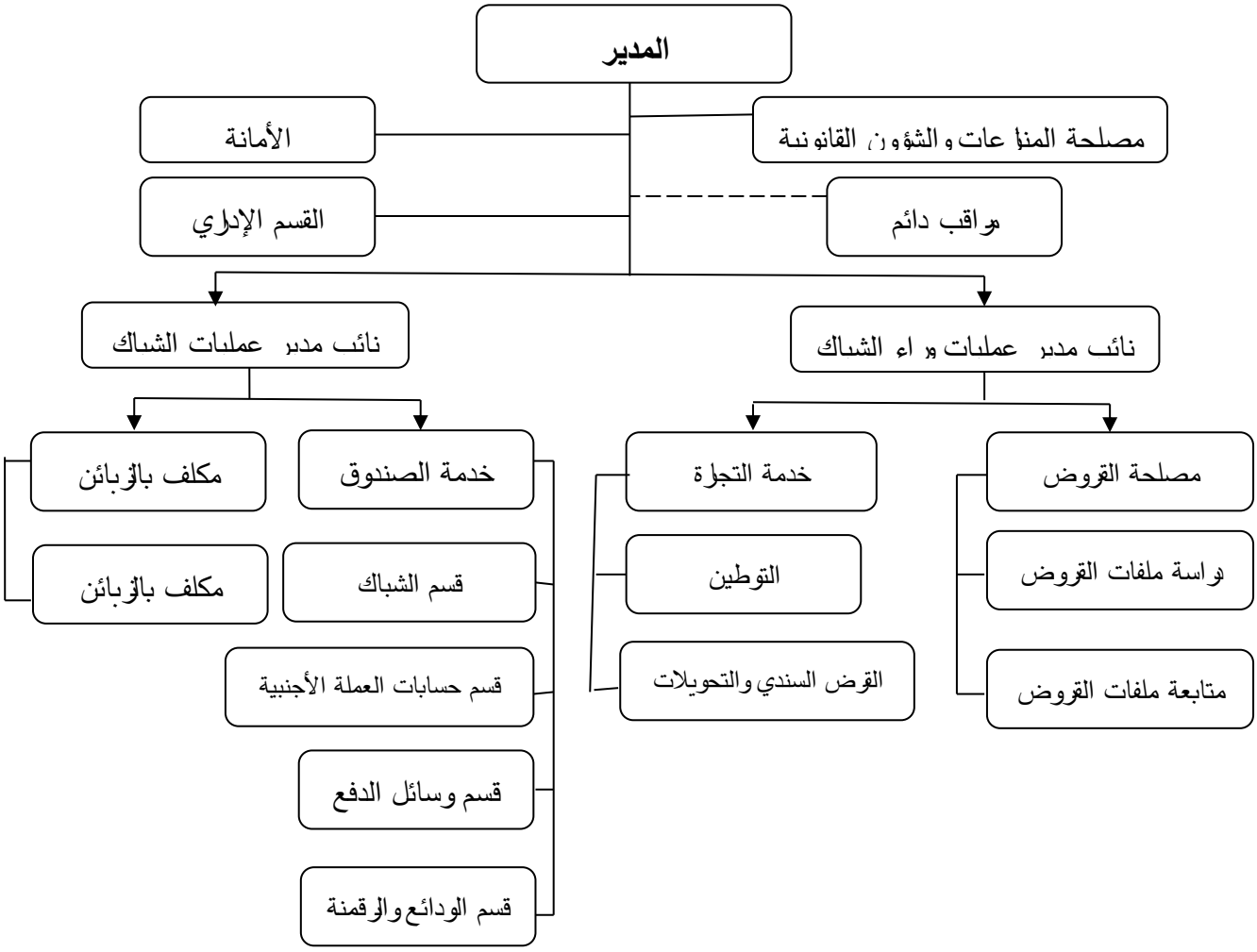


**المصدر**: نائب مدير وكالة بنك متليلي

**الفرع الثاني: مصالح وكالة BNA متليلي**

**1 _ مصلحة الصندوق:**

تعتبر أنشطة مصلحة الصندوق أهم الأنشطة، لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة، البنك، العملاء وتضم خمسة أقسام وهي :

**أ_ قسم الشبابيك :**

يتكفل هذا القسم باستقبال طلبات العملاء وتقديم المعلومات والنصائح بخصوص العمليات التي يقومون بها وتتم على مستوى هدا القسم العمليات التالية:

01: إيداع و سحب النقود

02: استخراج الشيك البنكي

03: استلام وتحصيل الشيكات الخاصة بالوكالة أو بغير الوكالة

**ب _قسم التحويل:**

يتكلف هذا القسم بتنفيذ أوامر التحويلات المقدمة من طرف العملاء لفائدة حسابات أخرى، وتنقسم التحويلات حسب جهة التحويل إلى ثلاثة أنواع :

01: التحويل داخل الوكالة: إذا كانت عملية التحويل داخل نفس الوكالة من حساب عميل لأخر فالبنك لا يفرض هنا عمولة.

02: التحويل خارج الوكالة: أي إلى وكالة أخرى للبنك الوطني الجزائري يفرض البنك عمولة إذا كان التحويل تلغرافي و المقدرة ب 468.00د ج.

03: التحويل خارج البنك : أي أن المحول ليس عميل لدى البنك الوطني الجزائري وهنا يفرض البنك عمولة سواء كان التحويل عادي أو تلغرافي، وتتم عملية التحويل من خلال وثيقة إثبات ضرورية بحدوث "أمر التحويل " يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بالمحول و المحول له .

**ج _ قسم عمليات الاستقبال:**

يقوم هذا القسم باستقبال كافة الأوراق التجارية الخاصة بالوكالة والقيم الموضوعة بصندوقها .

**د_ قسم التغطية و المقاصة :**

هذا القسم مكلف بتغطية الأوراق المالية المقدمة من طرف العملاء عن طريق غرفة المقاصة أو عن طريق خدمات البنك الأخرى، و يقوم هدا القسم بمعالجة ومتابعة الأوراق التجارية غير المدفوعة.

**و _قسم اليومية والمحاسبة الإحصائية ووضعية الحسابات :**

يتكفل هذا القسم بالتسجيل اليومي لجميع العمليات التي تتم في باقي الأقسام والتأكد من دقة البيانات المسجلة وإصلاح الأخطاء إن وجدت.

**2 _ مصلحة دراسة وتحليل الأخطار:**

تعد هده المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث تقوم على دراسة طلبات القروض بعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها، سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أو التعهدات.

وتأخذ بالمقابل ذلك الضمانات التي يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة إضافة إلى مراجعة التكاليف والحسابات اليومية للوكالة.

**3_ مصلحة أمانة التعهدات:**

تقوم هده المصلحة بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات ( فتح، تغير، غلق، اعتراضات، مصادر موثقة... الخ)

كما تجمع ضمانات القروض وترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال وتسهر على متابعة القروض الممنوحة وانجاز العملية المتعلقة بها وتقوم بمعالجة عملية المحفظة التجارية والمالية.

**4_ مصلحة ترقية الزبائن:**

تقوم بدراسة السوق ومحيط البنك والاطلاع على الجديد فيه ومحاولة جلب اكبر عدد من الزبائن ويبرز نشاط هده المصلحة كلما تعددت نشاطاتها و اتسعت دائرة اختصاصاتها .

**5_ مصلحة التجارة الخارجية :**

تقوم هده المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية ( الاعتماد المستندي ) كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء العملة أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية والعمل على عدم تسرب العملة الصعبة أو تهريبها.

**المطلب الثالث: أهمية وكالة BNA في المنطقة**

**الفرع الأول: الموقع الجغرافي للوكالة**

للموقع الجغرافي بالنسبة للوكالة دورا هاما في تنمية المنطقة، ذلك أنها تمتد خدماتها إلى خمس بلديات والمتمثلة في بلدية متليلي الشعانبة، بلدية سبسب، بلدية زلفانة، بلدية المنصورة وبلدية حاسي لفحل، مما يزيد الحصة السوقية للوكالة لترويج منتجاتها، وكذا نشر الوعي المصرفي من خلال غرس فكر التعامل مع المصارف، والاستفادة من جميع المنتجات المقدمة من طرف الوكالة، فهده المناطق تعتبر في نظر الوكالة فرص لابد من استغلالها، مما انجر عنه استقطاب عدد كبير من الزبائن، الشيء الذي أدى إلى ظهور حركية كبيرة في الأموال و الأشخاص، أي المساهمة في دفع عجلة التنمية بهده المناطق

**الفرع الثاني: الخدمات المقدمة من طرف وكالة BNA متليلي**

للوكالة دور مهم في تنشيط المعاملات التجارية، وتمويل المشاريع في البلديات السابق ذكرها، وذلك من خلال منح القروض الاستثمارية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية، وخاصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما القروض المدعمة حيث مولت الوكالة إلى غاية سنة 2017 مايلي:

- في إطار ANSEJ مولت الوكالة 327 مشروع بمبلغ يفوق 500 مليون دج
- في إطار CNAC مولت الوكالة 127مشروع بمبلغ يفوق 220 مليون دج
- في إطار ANGEM مولت الوكالة 98 مشروع بمبلغ يفوق 68 مليون دج

- بالإضافة إلى خدمات المرافقة والاستشارة للمشاريع الممولة، كتقديم كافالات الصفقات العمومية، حيث وصل عدد الكفالات الممنوحة من سنة 2013 إلى 2017 إلى 1117 كفالة.

– كما تقدم الوكالة خدمات تمكن من تسهيل الولوج إلى المنتجات المتاحة من فتح الحساب، إلى خدمات الرقمنة والتي تشمل بطاقات الائتمان، الدفتر الإلكتروني، الدفع الإلكتروني، خدمات البنك الإلكتروني

- حيث في سنة 2017 بلغ عدد البطاقات البنكية الموزعة 1589 بطاقة ؛
- بلغ عدد المشتركين في الدفع الالكتروني 148 زبون ويعود سبب انخفاض المشتركين إلى نقص الوعي المصرفي خصوصا في هده الخدمة لكونها حديثة انطلقت في أكتوبر 2016؛
- بلغ عدد المشتركين في البنك الالكتروني 78مشترك ويعود سبب انخفاض المشتركين إلى حداثة الخدمة التي انطلقت في مارس 2017؛

أما بالنسبة للتجار فقد أبرمت الوكالة 18 عقدا فيما يخص جهاز الدفع النهائي الالكتروني " TBE"منها جهاز واحد ساري المفعول في أحد المحلات التجارية .

أما بخصوص دفتر التوفير بدون فوائد، ودفتر التوفير المستقبلي فقد حضيا بقبول عام من طرف زبائن المنطقة حيث بلغ عدد حسابات دفتر التوفير 2375 حساب، أما دفتر التوفير المستقبلي الخاص بالقصر فقد بلغت عدد الحسابات فيه إلى 27 حساب وهذا لان المنتج حديث أنشئ في شهر فيفري 2016.

أما بالنسبة لمساهمة الوكالة في الجانب البشري فهي تشغل 9 موظفين بنكيين، بالإضافة 4 أعوان في أعمال شبه بنكية، وتهدف الوكالة إلى الرفع من عدد الموظفين تطبيقا للسياسة العامة للبنك.

كذلك تساهم الوكالة في التأطير الأكاديمي من خلال مساعدة الطلبة الجامعيين في إعداد البحوث، وتقارير تربص، ومذكرات التخرج، وتقديم جميع التسهيلات، من قوائم مالية وإحصائيات.

**المبحث الثاني: طريقة وأدوات الدراسة**

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض طريقة وأدوات الدراسة المستخدمة، بحيث في الفصل الأول سنتعرف على طريقة الدراسة، أما المطلب الثاني فخصصناه للأدوات المستخدمة في الدراسة.

**المطلب الأول: طريقة الدراسة**

للوصول إلى نتائج عملية حول إشكالية البحث المقترحة تم اختيار مجتمع الدراسة في البنك الوطني الجزائري، تعتبر وكالة متليلي –296– تعتبر إحدى وكالات المديرية الجهورية شبكة الاستغلال ورقلة، التي أنشأة سنة 1977.

**المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة**

لقد اعتمدنا في هده الدراسة على أسلوب المقابلة بالنسبة لعملية المرافقة حيث وقد ساعدتنا فترة بقائنا في الوكالة إلى معرفة الاختلاف في مدى جودة وتعمق المرافقة باختلاف المرافقين أنفسهم في وكالة BNA متليلي فبالإضافة إلى مراجعة الأدبيات النظرية ومختلف الوثائق و الإحصائيات التي قدمت من طرف الوكالة وكدا دراسة مشروع ممول من الوكالة. كدلك اعتمدنا على الملاحظة أثناء المرافقة .وحيث تم فيه تبادل لفظي بيننا وبين موظفي المؤسسة محل التربص، وتم توجيه مجموعة من الأسئلة المتعلقة عن كيفية منح القرض و تمويل المؤسسات .

- **وثائق المؤسسة:** والمقصود هنا الوثائق المقدمة من طرف العمل وهي الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج للسنوات

**المبحث الثالث: دراسة حالة لمنح قرض استثماري**

في هذا المبحث سوف يتم عرض كل من خطوات منح التمويل والضمانات المقبولة، كذلك الملف المطلوب لتقديم التمويل ثم كيفية تقدير الإمكانيات المالية للعميل واحتساب الفوائد وكيفية تحصيل القروض ومتابعتها .

**المطلب الاول: إجر اءات منح قرض استثماري**

**الفرع الأول: خطوات منح التمويل بوكالة البنك الوطني**

إن عملية منح التمويل بوكالة البنك الوطني تمر بمجموعة من الخطوات تتمثل فيما يلي :

– الخطوة الأولى:

حصول العميل على الموافقة المبدئية بعد المقابلة الشخصية مع مدير الوكالة ورئيس قسم الأشغال ومتابعة القروض.

– الخطوة الثانية:

إيداع ملف القرض والمتكون عادة من الوثائق التالية:

طلب خطي يبين من خلاله نوع التمويل المطلوب، مدة التمويل، مبلغ التمويل، الغرض من التمويل والضمانات المقترحة، وقد يكون الطلب في شكل نموذج مستخرج من البنك ذاته.

شهادات أداء المستحقات (مصالح الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء و غير الأجراء).

الميزانيات المالية لثلاث سنوات التي سبقت سنة طلب التمويل، مرفقة بجدول حسابات النتائج.

وثائق أخرى تساعد على تقييم أداء المؤسسة والحكم على سمعتها(قائمة العتاد، قائمة العمال، شهادات حسن التنفيذ).

يضاف إلى ما سبق الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع في حال قروض الاستثمار تنجز من طرف مكتب دراسات معتمد .

– الخطوة الثالثة:

اتخاذ القرار النهائي، وهناك ثالث مستويات عند اتخاذ القرار النهائي بشأن منح الائتمان من عدمه على مستوى إدارة البنك الوطني وهي:

المستوى الأول: يكون القرار عنده من صلاحيات مدير الوكالة ،بحيث يقدم هذا الأخير تقريره مباشر إلى المديرية الجهوية التي لها الحق في قبول أو رفض طلب القرض.

المستوى الثاني: يكون القرار عنده من صلاحيات لجنة القرض على مستوى المديرية الجهوية حيث تدرس الوكالة ملف القرض ثم تحول نتيجة الدراسة إلى المديرية الجهوية لكي يتم اتخاذ القرار النهائي.

المستوى الثالث: يصبح القرار عنده من صلاحيات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري، بحيث تتم دراسة الملف على مستوى إدارة الوكالة، ثم تحو ل نتيجة الدراسة إلى المديرية العامة من أجل اتخاذ القرار النهائي.

– الخطوة الرابعة:

الإجراءات التكميلية التي تسبق المنح الفعلي للقرض ،حيث أنه بعد الموافقة النهائية على القرض يبلغ الزبون رسميا وهذا برسالة خطية تعرف بقرار الموافقة البنكية وتتضمن هذه الأخيرة الإجراءات التي يجب أن يقوم بها الزبون قبل الحصول الفعلي على القرض ،وتتمثل هذه الإجراءات عموما في:

توثيق الضمانات: مثل وثائق رهن العتاد الممول في حالة شراء آلات،وثائق رهن الصفقة في حالة التسبيقات على وضعية الأشغال، عقد الملكية في حالة رهن المباني ،شهادة السلبية من المحافظة العقارية وطلب كفالة تضامنية للشركاء .

تفويض تنازلي: وهذا عن طريق حقوق تأمين كامل الأخطار بمقتضاه ترسل الوكالة طلب إلى مركز الأخطار بالجزائر بغية إجراء بحث شامل حول العميل، حول الأخطار المتوقعة من العميل .

عقد التأمين المهني: يستلم البنك عقد مهني من طرف شكة التأمين نيابة عن المدين.

التوقيع على اتفاقية القرض القصير: وهذا في حالة قروض، واتفاقية القرض المتوسط وطويل المدى في حالة قروض الاستثمار .القيام بفتح حساب جاري: يفتح هذا الحساب على مستوى الوكالة.

تعهد خطي: يقدم من طرف العميل ويتعهد بعدم سحب الأرباح قبل دفع مبلغ القرض.

- الخطوة الخامسة:

بعد استكمال الإجراءات يتم تعبئة القرض ،أي تحويل مبلغ القرض إلى حساب جاري خاص بالعميل على مستوى الوكالة .

**الفرع الثاني: الضمانات المقبولة وكيفية تقدير الإمكانيات المالية للعميل واحتساب الفوائد**

أولا: الضمانات المقبولة :توثق التسهيلات المصرفية بالضمانات والتي تتمثل عادة في:

- الضمانات العينية.
- الكفالة الشخصية .

حيث تحدد الضمانات المقبولة لكل نوع من أنواع التسهيلات وفقا لتعليمات التي تصدرها إدارة البنك، و يمكن أن تصبح التسهيلات بضمانة أو أكثر من الضمانات المذكورة أعاله.

1- الضمانات العينية (الحقيقية): وهي عبارة عن :

أ_ العقارات (الأراضي و المباني).

ب_ الآلات الصناعية و المركبات الآلية.

ت_البضائع .

حيث يجب أن تغطي قيمة الضمانات العينية مبلغ القرض أو تفوقه ،ويجب أن لاتكون الضمانة خاضعة لإشارة أو رهن أو تأمين أو حجز أو حق امتياز تؤثر في حقوق البنك ،كما أنه يجوز أن تكون الضمانات ملكا للمقترض أو مقدمة من شخص آخر على سبيل الضمان.

الكفالات الشخصية: تقبل الكفالات الشخصية سواء أكان شخصا طبيعيا أو اعتباريا ضمن الشروط التالية:

- أن تغطي ملاءة الكفيل (الدين موضوع الكفالة) كحد أدنى.
- أن تتجاوز الكفالة فضلا عن التزامات المترتبة على الكفيل حدود ملاءته المالية المقبولة لدى البنك.
- أن يكون بالتكافل والتضامن مع المدين بصورة غير مجزئة في حالة شركة ذ.م.م، ويترتب على البنك عندما تفقد الكفالة الشخصية ملاءتها بسبب وفاة الكفيل أو إفلاسه أو إعساره، أو أي سبب أخر أو أية ضمانة أخرى يقبلها البنك خلال المدة المحددة، وفي حال امتناع المدين يعتبر القرض مستحق الأداء و يطالب بتسديده.

ثانيا:كيفية تقدير الإمكانيات المالية للعميل

يجب تقدير الإمكانيات المالية للعميل طالب القرض، وذلك كخطوة أولى عند إجراء الدراسة على أساسها تتم الموافقة على منح القرض وعلى أساسها يتم حساب المبلغ الإجمالي الممكن منحه للعميل، وفيما يلي سيتم التطرق إلى كيفية تقدير الإمكانيات المالية للعميل وكيفية تحديد الاحتياجات المالية للعميل طالب التمويل

– كيفية تقدير الإمكانيات المالية للعميل:

تتكون الإمكانيات المالية للعميل من مجموع ما يملك من أموال المنقولة وغير المنقولة منخفضا منها الالتزامات المالية المترتبة عليه، في حين تتضمن الإمكانيات المالية الصافية للعميل الموظفة في المشروع إجمالي الموجودات منخفضا منها المطالب المترتبة عليه .

تحديد الاحتياجات المالية للعميل:

فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات المالية للعميل طالب التمويل، وجد أنه يجب أن لا تتجاوز المبالغ التي يمنحها البنك نسبة معينة من الإمكانيات الصافية للعميل.

أما فيما يخص النسب القصوى لإقراض فهي:

– % 45 %50 سعر الفواتير في حالة شراء الآلات مثال (القروض المتوسطة والطويلة) قد تصل هاته النسبة في بعض الحالات الاستثنائية إلى 70%.

ثالثا: احتساب الفوائد والعمولات:

–الفوائد:

تطبق على التسهيلات المصرفية معدلات فوائد سنوية تحددها إدارة البنك، حيث توجد هناك ثالث معدلات مطبقة (5.8 ، 8 ، 5.7 )% حسب سمعة العميل وتعامله السابق مع البنك ويراعى عند احتساب الفوائد على التسهيلات المصرفية الأمور التالية:

عدم اقتطاع الفوائد من مبلغ القرض الممنوح مسبقا .

احتساب الفائدة من تاريخ استعمال القرض كليا أو جزئيا.

يدخل يوم السحب القرض أو المبلغ ويوم وفاته في عداد التي تجرى عليها الفوائد

تحسب الفوائد وفق العالقة التالية:

قيمة مبلغ الفائدة = (مبلغ القرض*معدل الفائدة المطبق*المدة)/360 .2

العمولات: يأخذ البنك عمولات عن الكفالات المدفوعة وتتمثل في ثلاث نسب كما يلي:

نسبة 5.2% وذلك في حالات التجميد الجزئي للكفالات.

نسبة1% في حالة قيام البنك بتجميد كامل مبلغ الكفالات.

نسبة3% في حالة نسبة التجميد معدومة وهذا في حالات استثنائية .

-وتحسب العمولات على الكفالات وفق العالقة التالية :

قيمة العمولة = مبلغ الكفالات*نسبة العمولة المطبقة

تستوفى العمولات والفوائد كل ثالثة أشهر

إذا تأخر العميل عن التسديد أي مبلغ من الفوائد والعمولات المقررة فانه وحسب الإجراءات المعمول بها و تترتب عن المبالغ الغير مسددة فائدة التأخير حسب المعدلات المطبقة على مستوى البنك وتحسب وفق العالقة التالية:

مبلغ فائدة التأخير = المبلغ المستحق *(معدل الفائدة المرجعي المطبق +1)

**المطلب الثاني:مكونات وفحص ملف القرض**

يمنح البنك تمويل لكل مؤسسة أو عميل طالب للقرض، في حالة وقوعه في العجز أو احتياجه إلى أموال، ولضمان نجاح عملية القرض واسترجاعه وجب على البنك وضع شروط وسياسات محكمة لمنح القروض وتتمثل في كيفية حصوله على المعلومات وجمعها وتحليلها لاتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض من عدمه، وذلك خلال فترة لا تتعدى شهرين .

**الفرع الأول:مكونات ملف القرض:**

يتكون ملف طلب قرض استثماري من مجموعة من الوثائق توضح المعلومات التالية:

- ✓ تقديم للمشروع
- ✓ إظهار الصحة المالية للمؤسسة.
- ✓ إعطاء الفوائد المالية والاقتصادية للمشروع.

- ✓ تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها.
- ✓ إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع.
- ✓ يقوم صاحب المشروع بتحرير ملف يتكون من الوثائق التالية:

طلب خطي مؤرخ ومتضمن موضوع القرض أو عرض المشروع وقيمة القرض المطلوبة ومدة استحقاقه، كذلك يتضمن اسم صاحب طالب القرض والاسم التجاري للمؤسسة التي قدمت هذا الطلب ويكون هذا الطلب مختوم بختم المؤسسة وممضي من طرف المسير أو صاحب هذه المؤسسة.

- ✓ نسخة طبق الأصل لسجل التجاري
- ✓ .نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الجبائي.
- ✓ شهادة أداء المستحقة الضريبية غير المنتهية الصالحية.
- ✓ شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني للتأمين العمال الأجراء.
- ✓ شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني لعمال الغير الأجراء.
- ✓ شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، وهذه الوثيقة خاصة بالمؤسسات العاملة في مجال البناء والاستغلال العمومي والري فقط.
- ✓ شهادة إيداع الحسابات الاجتماعية.
- ✓ ثلاث ميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة.
- ✓ نسخة من تقرير محافظ الحسابات للسنوات الثلاث الأخيرة.
- ✓ نسخة من العقد التأسيسي للمؤسسة .

**الفرع الثاني: فحص ملف القرض**

يتم فحص ملف طلب القرض لتأكد من استيفائه لكل العناصر المتمثلة في:

- ✓ الطلب الخطي.
- ✓ التأكد من وجود حساب جاري مفتوح باسم صاحب المؤسسة لدى الوكالة.
- ✓ التأكد من شهادة أداء مستحقات الضرائب ومدة صلاحيتها.
- ✓ وثائق قانونية ممثلة في السجل التجاري.
- ✓ الميزانيات للسنوات الثلاثة السابقة والميزانيات التقديرية للسنوات الخمس المقبلة.
- ✓ نسخة من الفواتير الشكلية للتجهيزات والمعدات.
- ✓ تقدير كمي ونوعي لأشغال بناء محطة غسل وتشحيم السيارات.

**المطلب الثالث: دراسة حالة لمنح قرض استثماري**

**الفرع الأول: التحليل المالي للمشروع**

**1-1. تقديم المشروع:**

تقدمت شركة بطلب تمويل من وكالة BNA 296، المتمثل في الحصول على قرض استثماري، فهذه الشركة هي شركة ذات الشخص الوحيد ورأس ماليها يقدر بـ 12.000.000.00 دج تقوم بنقل المنتوجات البترولية، حيث أن هذه المؤسسة تنوي خلق نشاطها من الناحية الاستثمارية بإقتناء وسائل النقل المتمثلة في المقطورة لنصف المقطورة، قيمة كل واحدة منها على التوالي:

- TRACTEUR مقطورة بـ 9.600.000
- REMORQUE نصف مقطورة بـ 2.200.000

المؤسسة طلبت قرض بـ 843500000 دج، أي بنسبة تمويل 70% على ن يتم إستراجاع مبلغ القرض في 5 سنوات تسدد على دفعات كل ثلاثة أشهر مع فترة سماح سنة واحدة، وقدرت التكلفة الأولية لهذا الاستثمار بـ 11.800.000دج واتفقت على تقديم الضمانات التالية:

- تقديم 10 سند لأمر.

- رهن الحيازي المقطورة ونصف المقطورة.
- بوليصة التأمين ضد المخاطر.

**ملف القرض:**

حيث قامت المؤسسة بتقديم ملف القرض.

**الوثائق المحاسبية:**

- ميزانيات وجداول حسابات النتائج لثمان سنوات سابقة؛
- فواتير شكلية للعتاد والاستثمارات المراد تمويلها.

**أ-حساب الميزانيات المالية**

- رأس المال العامل FR – الأموال الدائمة- الأصول الدائمة؛
- احتياجات رأس المال العامل BFR – احتياجات الدورة (الأصول المتداولة – القيام الجاهز) – موارد الدورة (ديون قصيرة الأجل- سلفات المصرفية).
- الخزينة T – رأس المال العامل FR- BFR

**الجدول رقم (2-1): مؤشرات التوازن المالي**

| السنوات | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| الأموال الخاصة | 264251.54 | 64802758.58 | 2226397.81 |
| ديون طويلة ومتوسطة الأجل | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| أموال دائمة | 264251.54 | 548027.58 | 2226397.81 |
| أموال ثابتة | 8102666.67 | 6181666.67 | 4731666.67 |
| رأس المال العامل | -7838415.1 | -5633639.81 | -2505268.86 |
| الأصول المتداولة خارج الميزانية | 1814068.56 | 3873935.95 | 8738655.57 |
| الخصوم المتداولة خارج الميزانية | 14331093.65 | 15114011.56 | 11649525.30 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| احتياجات رأس المال العامل | – 12517025.01 | – 11240075.61 | -2910869.73 |
| خزينة الأصول | 4678609.91 | 5606435.80 | 405600.87 |
| خزينة الخصوم | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| خزينة Tr | 4678609.91 | 5606435.80 | 405600.87 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الإدارية

**الفرع الثاني: تحليل النتائج**

- **تحليل بالنسبة لسنة 2013:**

لدينا:

FR w<0 : هذا يعني أن الأموال الثابتة أكبر من الأموال الدائمة وهذا يعني أن المؤسسة غير قادة على تمويل أصولها بأموالها الدائمة.

BFR < 0: هذا يدل على أن الأصول المتداولة لا تغطي الديون قصيرة الأجل.

TR > 0: هذا يعني أن هناك فائض في المؤسسة.

- **تحليل بالنسبة لسنة 2014:**

FR <0 : هذا يعني أن الأموال الثابتة أكبر من الأموال الدائمة .

BFR < 0: هذا يدل على أن الأصول المتداولة لا تغطي الديون قصيرة الأجل.

TR > 0: أي أن المؤسسة في حالة عجز.

- **تحليل بالنسبة لسنة 2015:**

FR <0 : هذا يعني أن الأموال الثابتة أكبر من الأموال الدائمة وهذا يعني أن المؤسسة غير قادة على تمويل أصولها بأموالها الدائمة.

BFR < 0: هذا يدل على أن الأصول المتداولة لا تعطي الديون قصيرة الأجل.

TR > 0: أي أن المؤسسة في حالة عجز.

**ج-حساب قدرة التمويل الذاتي:**

CAF = نتيجة الدورة + مخصصات الإهتلاك

**الجدول رقم (2-2): قدرة التمويل الذاتي**

| السنة / البيان | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|---|
| النتيجة الصافية | 850 | 860 | 1955 | 5530 | 11040 |
| مخصصات الاهتلاك | 2200 | 2200 | 2200 | 2200 | 2200 |
| Caf | 3050 | 3060 | 4155 | 7730 | 13240 |
| | | | | مجموع Caf | 31235 |
| | | | | Caf/5 مجموع | 6247 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الإدارية

نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي في تزايد مستمر أي أن الديون قد تم تغطيتها كليا في السنة الخامسة وهذا مؤشر يعتبر كضمان لتسديد القرض.

**د- حساب القيمة الحالية Van:**

$$Van = I - CAF(1+i)^n$$

الإستثمار I : 12.050.000

$$Van = 120550 - 2997(1+0.07)1+3013(1+0.07)2+4058(1+0.07)3+6553(1+0.07)4+13217(1+0.07)5$$

$$=120550-38754.23$$

$$=81795.25$$

نلاحظ أن التدفقات النقدية موجبة وهذا يعني أن الاستثمار يغطي مصادر ضرورية تسمح باستخراج القرض.

**هـ- حساب فترة استرداد القرض والإستثمار:**

من خلال حساب Caf يمكن أن نستنتج فترة استرداد القرض والإستثمار.

**فترة استرداد القرض = ملغ القرض / متوسط CAF**

حيث متوسط CAF = مجموع CAF/ عدد السنوات

= 5/29839 = 59678

لدينا مبلغ القرض هو: 7.230.000.00

متوسط CAF هو 59678

إذن فترة الاسترداد هي: 7.230.000.00/ 59678= 1.21

0.21 X 12 = 2.52

0.52 X 30 = 15.6

ومنه مدة استرداد القرض هي سنة وشهرين وستة عشر يوما

**فترة استرداد الإستثمار = قيمة الإستثمار/ متوسط CAF**

قيمة الإستثمار هي: 12.050.000.00

متوسط CAF هو: 59678

إذن فترة الاسترداد هي: 12.050.000.00/ 59678 = 2.01

0.01 X 12 = 0.12

0.12 X 30 = 3.6

ومنه مدة استرداد الاستثمار هي سنتين وأربعة أيام.

**2- قرار منح القرض**

بعد الدراسة التكنو اقتصادية للمشروع تمت الموافق على طلب منح قرار قبول البنك لطلب القرص الاستثماري مرتبط كذلك بتقديم ضمانات كافية يلجأ إليها في حالة عدم التسديد:

- 10 سند لأمر؛

- رهن المقطورة المستعملة بقيمة 6.800.000.00
- رهن المقطورة الممولة بقيمة 9.800.000.00
- رهن المقطورة نصف المقطورة بقيمة 2.250.000.00

فإن قرار البنك كان الموافقة على منح القرض الاستثماري للمؤسسة بمبلغ 7.230.000.00دج بتمويل 60% على أن يسدد مبلغ القرض كل ثلاثة أشهر لمدة خمس سنوات مع فترة سماح سنة.

**خلاصة الفصل:**

سمحت لنا الدراسة التطبيقية التي أجريناها حول واقع التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية التعرف على الواقع الميداني للعلاقة التمويلية بين البنك والمشروع الاستثماري والوقوف على الإجراءات العملية المتبعة من طرف البنوك أثناء اتخاذهم لقرار منح التمويل الاستثماري للمشاريع ، من خلال تقديم منهجية الدارسة ثم القيام بدارسة ملف طلب تمويل استثماري ،حيث تم فحص الملف المقدم من طرف العميل لمعرفة إمكانية قبوله، وفي الأخير توصلنا إلى أنه باستطاعته الحصول على التمويل المطلوب،

# خاتمة

**الخاتمة:**

يعد مجال المشاريع الاستثمارية أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني وعليه عملت الدولة على دعمه بإتباع عدة سياسات تماشيا والإصلاحات التي عرفتها البلاد، حيث تطرقنا إلى آليات و طرق تمويل المشاريع الاستثمارية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وذلك لدور المهم الذي تؤذيه البنوك التجارية في توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المشاريع.

ومن خلال الدراسة الميدانية للتعرف على موضوع الدراسة المتمثل في آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة متليلي– 296 قمنا بدراسة حالة المتمثلة في طلب الحصول على قرض استثماري من طرف شركة تقوم بنقل المنتوجات البترولية فقد تمكنا من معرفة مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية منح قرض لتمويل مشروع استثماري بالبنك محل الدارسة وذلك لإتخاذ القرار السليم لمنح القرض أو عدمه.

**نتائج اختبار الفرضيات:**

– اختبار الفرضية الأولى:

أثبتت الدراسات ان صحة الفرضية الأولى حيث أن هيئات الدعم والتمويل تعتبر أحد أهم الآليات والمصادر في خلق وتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

– اختبار الفرضية الثانية:

تساهم الجزائر خلال السنوات العشرة الأخيرة بآليات مؤسسية وقانونية ومالية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار.

– اختبار الفرضية الثالثة:

تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة بولاية غرداية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بأي شكل من الأشكال.

**ثانيا:النتائج العامة للدراسة**

- ✓ يعتبر التمويل بمثابة الدورة الدموية في المؤسسة حيث أنه يساهم في تحقيق أهدافها وخروجها من العجز المالي.
- ✓ تنقسم مصادر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية.
- ✓ يقوم البنك فيما يخص المشروع الاستثماري بالتحقق من عوائده حيث يفضل البنك المشروع الاستثماري ذات العائد الكبير, كما تعتبر

الدراسة المالية للمشروع الاستثماري هي المرحلة الأساسية لاتخاذ القرار التمويلي فيحين نجد بنوك أخرى تعتمد على الدراسة الاقتصادية.

- ✓ نلاحظ أن البنوك تركز و تعتمد خلال عملية تمويل المشاريع الاستثمارية على الضمانات و سلامتها بالرغم من أنها مصدر احتياطي وليس أساسي .
- ✓ يقوم البنك فيما يخص متابعة القروض بالتأكد من تسديد القرض, والقيام بإجراءات في حال مماطلة العميل عن السداد ولكن لا يتم طلب بيانات ومعلومات دورية عن العميل لتأكد من استرجاع قيمة القرض الاستثماري.

**ثالثا الاقتراحات:**

ومن الاقتراحات التي نراها كفيلة بتحقيق البنوك لأهدافها:

- ✓ تكوين الموظفين في الخارج من خلال القيام بتربصات لمواكبة آخر التطورات البنكية.
- ✓ استخدام تكنولوجيا حديثة من أجل تسهيل عملية البحث عن الملفات وتقليل الأوراق سواءا على الموظف أو العميل.
- ✓ المتابعة الفعلية لاستعمال القروض الممنوحة للمؤسسات .
- ✓ ضرورة توفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات خاصة الموجهة للقطاعات الهامة في الاقتصاد.

**أفاق البحث**

وفي الأخير أتمنى أني قد و فقت في انجاز هذا البحث، كما أنا توقفي عند هذا الحد لا يعني تمام الدراسة في هذا المجال، بل العكس من ذلك فهو يمثل انطلاقة لبحوث أخرى مستقبلية أكثر عمقا ونفعا، وبناءا عليه نقترح المواضيع التالية:

– مقارنة طرق وأساليب تمويل المشاريع الاستثمارية بين الجزائر وعينة من الدول المجاورة.

– ما مدى مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية الحكومية ؟

– تأثير القروض البنكية على الوضع المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

# قائمة المراجع

## أولا: باللغة العربية

### - الكتب


- احمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، المؤلف، القاهرة، 1435هـ -2014م
- خبابة عبد الله, **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**, دار الجامعة الجديدة, طبعة 2013,الإسكندرية
- محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014
- مدحت أبو ناصر- ياسمين مدحت محمد، **التنميةالمستدامة (مفهومها- ابعادها-مؤشراتها)**، الطبعة الولى، المجموعة العربية لتدريب والنشر، القاهرة-مصر، 2017


### -المذكرات و الأطروحات :


- الطاهر خمرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في حقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007
- علي احمد محمد الادريسي، **دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز التنمية المستدامة لبيئة المنظمات التعليمية اليمنية**، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال الحصول على درجة ماجستير، تخصص إدارة الاعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة 21 سبتمبر الاندلس، صنعاء، 2018،
-
- أمينة شيخاوي, **صيغ التمويل المصرفي الإسلامي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**,مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية,قسم العلوم الإقتصادية, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2018-2019
- بوكلوهة نوال, مجراب سناء, **دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**, مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د), قسم اقتصاد نقدي وبنكي, معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف,ميلة,2018-2019

- دراف محمد, **آليات وهيأت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد بوضياف المسيلة,2017-2018,
- عليان نبيلــة, **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة العقيد أكلي محند أولحاج ,البويرة,2014-2015
- فاديه بن بلقاسم,تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر,مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر,كلية الحقوق والعلوم السياسية,جامعة العربي بن المهيدي ,أم البواقي, 2013-2014,
- قلقول عبد الرزاق, محاضرات ودروس ,السنة الثانية ماستر,مقياس إدارة مصادر التمويل, قسم علوم التسيير, معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,المركز الجامعي نور البشري البيض,2020-2021
- محمد أنور بعبوش, **فعالية آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**, مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جـامعـة أم البواقــي,2015-2016.
- محواس نعيمة, **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي, قسم العلوم التجارية, كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة, 2019-2020
- مراكشي سعيدة, بوصفصاف حسيبة, **دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة,** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د),قسم علوم تسيير,معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير,جامعة عبد الحفيظ بوالصوف, ميلة,2017-2018,
- منيرة بوكفوس, **تأثير القروض البنكية على الوضع المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**, مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جـامعـة أم البـواقــي, 2013-2014,
- مهري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة،** مذكرة تخرج شهادة الماستر، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008

- موقاري حورية,حلاق فاطمة, **مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية**,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة اليسانس,قسم العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة أكلي محند أولحاج, البويرة ,2012-2013.
- نايلي نسيمة. زياني زاكية، **دور الهيئات المحلية في اطار تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015،
- نسيمة عقون، **التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017،

**- المقالات العلمية :**

- أنطونيو غوتيريس، تقرير أهداف التنمية المستدامة، جمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، 2018،
- جريو محمد الأمين، **دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة2 ، الجزائر.
- خنشول دنيا، **واقع التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جامعة عبد الحميد مهري 2، قسنطينة، 2018
- زرقاوي مصطفى، تبني ابعاد التنمية المستدامة من طرف المشاريع المقاولاتية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد05،العدد01، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2021،
- سياخن مريم.رباحي صبرينة، **اليات تعزيز المسؤولية في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، الخاص (2019)، جامعة البليدة، الجزائر، 2019،
- سياخن مريم-رباحي صبرينة، **اليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة** ، مجلة المنتدة للدراسات والابحات الاقتصادية، العدد الخاص(2019)، 2019/06/14،
- عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وابعادها**، مداخلة القيت في الملتقى الدولي بعنوان "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخامية للموارد المتاحة، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي7-8، الجزائر 2008،

**- الملتقيات والمداخلات :**

- احمد تي–الأخضر بن عمر–سارة بن موهوب، التنمية المستدامة،ابعادها ومؤشرات قياسها:قراءة اقتصادية، الملتقى الوطني"جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر"،بجامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي05/04، الجزائر 2020

- بوفنش وسيلة، دور الطاقة في تفعيل ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة 1990–2016، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، بجامعة ميلة، الجزائر.

- حرفوش سهام.صحراوي ايمان.بوباية ذهبية ريمة، **الاطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها،** مداخلة القيت في الملتقى العالمي الدولي بعنوان "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة فرحات عباس –سطيف، يومي08/07، الجزائر 2008

- خالد زكريا – مصدق شعلة، التنمية المستدامة، أكاديمية العلاقات الدولية، العلوم السياسية، ايرا،

- سارة بوضياف– عبد المالك بوضياف، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة إقتصاد المال والاعمال، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، لوادي الجزائر، جوان 2008،

- سالمي رشيد، واقع افاق التنمية المستدامة في الجزائر، ملتقى العالمي بعنوان "استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة البليدة2، يومي 24/23، الجزائر 2018

- عبد الرزاق بن الزاوي– بوعناني عبد الصمد، إشكالية تمويل التنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة بسكرة، الجزائر،

- عبد الكريم يحياوي,**تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الحاضر والمستقبل في الجزائر,جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة,مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية,العدد 03,أفريل 2020,**

- مدي راضية، دور التمويل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث العلمية، العدد13، جامعة بليدة، جوان 2018،

- مهدي سهر غيلان. فايق جزاع ياسين. شيماء محيسن، دراسات تحليلية لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية المتقدمة، جامعة كربلاء ولانبار، العراق،بدون دكر سنة ،

**-الأنترنت :**


- موقع وزارة البيئة التونسية ، تم الاطلاع عليه في 2022/04/09، http://www.environnement.gov.tn/index.php/ar/developpement-durable-ar/dossiers-planetaires-du-dd-ar/objectifs-de-developpement-durable-ar
- الشبكة العربية للمتميز والاستدامة، تم الاطلاع عليه في 2022/04/06
- https://sustainabilityexcellence.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF /
- - Céline NEYMAN, **LE DEVELOPPEMENT DURABLE DANS LES PME**, France, 2006, page20, je ne veux pas https://www.cecoval94.com/wp content/uploads/sites/991/2017/03/M%C3%A9moire-05-2006.pdf

# فهرس

# الجداول ،الأشكال و الملاحق

## فهرس الجداول


| |
|---|
| الجدول رقم 01 :دراسة الحاج علي حليمة..... 26 |
| الجدول رقم 02 :دراسة فتيحة حناش.....27 |
| الجدول رقم 03 :راسة قمر المللي.....28 |
| الجدول رقم 04 :دراسة سمية لوكريز<br>.....30 |
| الجدول رقم05 : المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات الوطنية والمحلية ..... 31 |
| الجدول رقم.06: الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية..... 32 |
| الجدول رقم 07: مؤشرات التوازم المالي.....52 |
| الجدول رقم 08: قدرة التمويل الذاتي.....54 |


## فهرس الأشكال


| |
|---|
| الشكل01 : أبعاد التنمية المستدامة..... .....17 |
| الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لوكالة BNA متليلي.....38 |

# فهرس المحتويات

**الإهداء**

**الشكر**

**ملخص**

**مقدمة**..... أ

**الفصل الأول: آليات وطرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ..... **1**

تمهيد ..... 2

**المبحث الأول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ..... **3**

المطلب الأول:مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 3

الفرع الأول:تعريف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 3

الفرع الثاني: أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 4

المطلب الثاني :مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... 6

المطلب الثالث: الصيغ المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 7

**المبحث الثاني : العلاقة بين تمويل المؤسسات والتنمية المستدامة**.....**10**

المطلب الأول : مفهوم و أهداف التنمية المستدامة.....10

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة.....10

الفرع الثاني: اهداف التنمية المستدامة.....13

المطلب الثاني : ابعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة .....17

الفرع الأول : ابعاد التنمية المستدامة.....17

الفرع الثاني : مؤشرات قياس التنمية المستدامة .....20

المطلب الثالث: العلاقة بين تمويل المؤسسات وتحقيق التنمية المستدامة .....24

**المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....25**

المطلب الأول : الدراسات المحلية.....25

الفرع الأول : دراسة الحاج علي حليمة.....26

الفرع الثاني : دراسة فتيحة حناش.....27

المطلب الثاني الدراسات الأجنبية .....28

الفرع الأول : دراسة قمر المللي.....28

الفرع الثاني : دراسة سمية لوكريز.....30

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسة المحلية و الأجنبية.....31

الفرع الأول: المقارنة بين الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية.....31

الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الاجنبية .....32

**خلاصة الفصل .....33**

**الفصل الثاني: .....34**

تمهيد : .....35

**المبحث الأول : تقديم المؤسسة محل الدراسة.....36**

المطلب الأول : نبذة تاريخية لتطور وتأسيس البنك الوطني الجزائري وكالة متليلي 296. .....36

الفرع الاول : نشأة البنك الوطني الجزائري .....36

الفرع الثاني : تعريف ونشأة وكالة متليلي.....36

المطلب الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة BNAمتليلي. .....37

الفرع الاول : الهيكل التنظيمي لوكالةBNA متليلي.....38

الفرع الثاني : مصالح وكالةBNA متليلي.....38

المطلب الثالث : أهمية الوكالة في المنطقة.....41

الفرع الأول : الموقع الجغرافي للوكالة .....41

الفرع الثاني : الخدمات المقدمة من طرف لوكالةBNA متليلي.....41

**المبحث الثاني : طريقة وأدوات الدراسة ..... 43**

المطلب الأول : طريقة الدراسة.....43

المطلب الثاني :الأدوات المستخدمة . .....43

**المبحث الثالث :دراسة حالة لمنح قرض استثماري ..... 44**

المطلب الأول : إجراءات منح القرض استثماري.....44

الفرع الأول: خطوات منح التمويل بوكالة البنك الوطني.....44

الفرع الثاني: الضمانات المقبولة وكيفية تقدير الامكانية المالية للعميل واحتساب الفوائد.....46

المطلب الثاني :**مكونت وفحص ملف القرض** .....49

الفرع الأول: مكونات ملف القرض .....49

الفرع الثاني:فحص ملف القرض .....50

المطلب الثالث : **دراسة حالة لمنح قرض استثماري**.....51

الفرع الأول: التحليل المالي للمشروع .....51

الفرع الثاني: تحليل النتائج.....53

**خلاصة الفصل** .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

**خاتمة** .....**59**

**قائمة المراجع** .....**14**

**قائمة الجدول والاشكال والملاحق**.....69

**فهرس المحتويات ..... 141**